

لتنفيذ احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه .

المادة ٢٣ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢٤ - يلغى اي نص في اي تشريع اخر يتعارض مع احكام هذا القانون .

المادة ٢٥ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي
رئيس مجلس الاعيان
احمد اللوزي

السيد مقرر اللجنة المشتركة : اذا سمح
لي دولة الرئيس ان اشكر معالي نائب رئيس
الوزراء على موافقته على افكارنا ، او تلاقي
الافكار .

دولة رئيس المجلس : الحقيقة حل
مشكلة ، كلنا نريد حلها على هذا الشكل .

السيد الامين العام :

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

دولة رئيس المجلس : ترفع الجلسة ، بعد
هذا النقاش الحي ، الى موعد اخر ، وشكرا
لكم .

انتهت الجلسة

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي
رئيس مجلس الاعيان
احمد اللوزي



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس الاعيان

محضر الجلسة الخامسة

من الدورة العادية الثالثة لمجلس الامة الحادي عشر المنعقدة في
٢٦ جمادى الثاني ١٤١٢ هجري الموافق ١/١/١٩٩٢
ميلادي .

(الجلد ٢٩)

(العدد ٥)

جدول الاعمال

الصفحة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات .
- أ - طلب اجازة مقدم من معالي العين السيد مروان القاسم .
- ٣ - تلاوة الكتب الواردة :
- أ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٣١٧٨) تاريخ ١٢/٢٦/١٩٩١ ،
المتضمن موافقة مجلس النواب على وضع نص موحد لكل من :
١ - قانون محكمة بلدية الكرك لسنة ١٩٩٠ .

محضر الجلسة

- ٢ - قانون محكمة بلدية المرقى لسنة ١٩٩٠ .
وذلك باعتماد نص القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨٦ قانون محكمة بلدية
السلط لغايات الانسجام التشريعي ووحدة التشريع .
ب - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٣٢٢٢) تاريخ ١٩٩١/١٢/٣٠ ،
المتضمن موافقة مجلس النواب علي :
١ - مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٢ بالصيغة التي ورد فيها
من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات عليه .
٢ - التوصيات الواردة في قرار اللجنة المالية لمجلس النواب رقم (١٢)
المؤرخ في ١٩٩١/١٢/٢٦ .
٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

مجلس الاعيان

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم
(الاربعاء) الموافق ١٩٩٢/١/١ ميلادي ، عقد
مجلس (الاعيان) جلسته (الخامسة) من الدورة
(العادية الثالثة) برئاسة (دولة الاستاذ احمد
اللوزي) وحضور امين عام مجلس الامة السيد
(صالح الزعبي).

وتغيب باجازه من الاعضاء السادة :

- ١ - معالي السيد جعفر الشامي
- ٢ - معالي الدكتور اسحق الفرحان
- ٣ - معالي السيد مروان القاسم
- ٤ - معالي السيد عمر النابلسي
- ٥ - معالي الدكتور خليل السالم

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة :

- ١ - دولة السيد مضر بدران
- ٢ - دولة السيد بهجت التلهوني
- ٣ - معالي السيد عاكف الفايز
- ٤ - سعادة السيد محمد علي بدير
- ٥ - سعادة السيد محمد كمال
- ٦ - سعادة السيد امين شقير
- ٧ - سعادة السيد خلف ابو نوير.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة : علي
ابو نوار (متوفي) .

وحضر من الحكومة :

- ١ - معالي السيد ذوقان الهنداوي : نائب
رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم .

- ٢ - معالي المهندس علي السحيمات : نائب
رئيس الوزراء وزير النقل .
- ٣ - معالي الدكتور عبدالله التسور : وزير
الصناعة والتجارة .
- ٤ - معالي الدكتور عوض خليفات : وزير
التعليم العالي .
- ٥ - معالي السيد ابراهيم عز الدين : وزير
الدولة لشؤون رئاسة الوزراء .
- ٦ - معالي السيد يوسف المبيضين : وزير
العدل .
- ٧ - معالي السيد جمال حديثه الخريشا : وزير
دولة .
- ٨ - سماحة الشيخ عز الدين الخطيب
التميمي : وزير الاوقاف والشؤون
والمقدسات الاسلامية .
- ٩ - معالي السيد عاطف البطوش : وزير
الدولة للشؤون البرلمانية .
- ١٠ - معالي الدكتور محمود السمرة : وزير
الثقافة .



مكتبة احمد الكحل

دولة رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب قانوني، وأعلن بدء الجلسة، واود في مطلع هذه الجلسة ان اهنيء الاخوان في العام الجديد؛ مؤكداً ومنبهاً اننا نعاني كثيراً، في موضوع الاتصال من اجل حضور الجلسات واعتقد ان ابسط امانة المسؤولية، ان لا ينتظر اي من الاخوان منا الاتصال، لان القضية تتصل بالامانة الموكولة البناء، والواجب المطلوب منا.

هذه تتكرر في كل جلسة، وأؤكد على اللجان، اليوم سنحيل قانون الموازنة، الى اللجنة المالية، وارجو بعد انتهاء الجلسة ان تلقي اللجنة من حضر لترسم خطة عملها، لان هذا القانون مهم، ويتصل بمصلحة البلد، شأنه شأن جميع القوانين، وهو من اكثرها مساساً واهمية، وجدول الاعمال

السيد الامين العام:

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على تلاوة محضر الجلسة السابقة واحفاء الامين العام من التلاوة؟
الجميع: موافقون

السيد الامين العام:

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

أ - طلب معذرة مقدم من معالي العين السيد عاكف الفايز.

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة العين السيد امين شقير.

جـ - طلب معذرة مقدم من سعادة العين السيد محمد علي بدير.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على معذرة السادة الاعضاء؟

الجميع: موافقون

السيد الامين العام:

٣ - تلاوة الكتب الواردة:

أ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٣١٧٨) تاريخ ١٢/٢٦/١٩٩١،

المتضمن موافقة مجلس النواب على وضع نص موحد لكل من:

١ - قانون محكمة بلدية الكرك لسنة ١٩٩٠.

٢ - قانون محكمة بلدية المرقف لسنة ١٩٩٠.



وذلك باعتماد نص القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨٦ قانون محكمة بلدية السلط لغايات الانسجام التشريعي ووحدة التشريع.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم م ق/٢٣/٣١٧٨

التاريخ: ١٢/٢٦/١٩٩١

الموافق ١٤١٢/٦/٢٠

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم

قرر مجلس النواب في جلسته السابعة من الدورة العادية الثالثة لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٩١ الموافقة على اتخاذ نص موحد لقانون محكمة بلدية الكرك لسنة ١٩٩٠ ومحكمة بلدية المرقف لسنة ١٩٩٠ وذلك لغايات الانسجام التشريعي ووحدة التشريع وقد اعتمد المجلس نص القانون رقم

(١٠) لسنة ١٩٨٦ الخاص بمحكمة بلدية السلط لذلك، علماً بان النص الموحد يحتوي كافة الاحكام القانونية الواردة في مشروع الحكومة.

أبعث لدولتكم اربعين نسخة من كل مشروع قانون، رجاء التكرم بعرضها على مجلسكم الكريم لاجراء المقتضى وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب

د. عبداللطيف حريبات

دولة رئيس المجلس: هل يتكرم المجلس الكريم، باحالة القانونين الى اللجنة القانونية، من يوافق يرفع يده؟

الجميع: موافقون

وهذا هو نص القانونين المحالين الى اللجنة القانونية كما قرر المجلس احالتها.

قانون رقم () لسنة ١٩٩٢

قانون محكمة بلدية الكرك

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون محكمة بلدية الكرك لسنة ١٩٩٢) ويعمل به بعد مرور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تحدث في مدينة الكرك محكمة تدعى (محكمة بلدية الكرك) وتعتبر محكمة صلح من جميع الوجوه وتسير اجراءات المحاكمة فيها وفق قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية المعمول به.

المادة ٣ - ١ - تتألف هذه المحكمة من قاض منفرد ويعين لها قاض او اكثر حسبما تقتضيه الحال وذلك بالطريقة التي يعين بها القضاة النظاميون وتنعقد في المكان الذي تعد له بلدية الكرك بموافقة وزير العدل.

محكمة بلدية الكرك

ب - يعين لهذه المحكمة مدع عام يتولى امامها وظائف وصلاحيات المدعي العام المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية وذلك بالجرائم والمخالفات الداخلة ضمن اختصاصها بمقتضى احكام هذا القانون واي تعديلات تطرأ عليه، والى ان يعين مدع عام يقوم قاضي المحكمة بمهام وظيفته.

ج - يعين لهذه المحكمة كاتب او اكثر بالطريقة التي يعين بها كتبة المحاكم النظامية اما المحضرون والاذنة فيعينون بقرار من وزير العدل بناء على تنسيب امين عام وزارة العدل.

المادة ٤ - تخضع محكمة بلدية الكرك وموظفوها لاشراف وزارة العدل وتسري عليهم القوانين والانظمة والتعليمات التي تطبق على محاكم الصلح وعلى موظفي وزارة العدل.

المادة ٥ - أ - تلتزم بلدية الكرك بنفقات انشاء هذه المحكمة وما تحتاج اليه من سجلات واوراق ومطبوعات كما تلتزم بدفع رواتب القضاة والموظفين وعلاواتهم ونفقاتهم الاخرى من صندوقها الخاص وفقاً للقوانين والانظمة والتعليمات التي تطبق على القضاة النظاميين وعلى موظفي وزارة العدل.

ب - تعتبر خدمة القضاة والموظفين المصنفين في محكمة بلدية الكرك خدمة مقبولة للتقاعد لغايات قانون التقاعد المدني وتنزل البلدية حسم عائدات التقاعد من رواتبهم وارسالها شهريا الى صندوق التقاعد.

المادة ٦ - أ - لووزير العدل ان ينتدب اياً من القضاة في محكمة بلدية الكرك او المدعي العام فيها ليقوم بوظيفة قاضي صلح او مدعي عام ليقوم بوظيفة قاضي صلح او مدعي عام في اي محكمة اخرى كما يجوز له ان ينتدب اي قاضي صلح او مدعي عام ليقوم بوظيفة قاض او مدع عام في محكمة بلدية الكرك.

ب - لووزير العدل ان ينتدب مدعي عام محكمة بلدية الكرك ليعمل قاضيا في هذه المحكمة.

المادة ٧ - أ - تختص محكمة بلدية الكرك في النظر والفصل في الجرائم التي ترتكب ضمن منطقة البلدية خلافا لاحكام القوانين التالية والانظمة الصادرة او التي ستصدر بمقتضاها والتعديلات التي تطرأ على هذه القوانين والانظمة او تحل محلها.

١ - قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥.

٢ - قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦.

٣ - قانون السير رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤.

٤ - قانون رخص المهن رقم ٢ لسنة ١٩٧٩م.

٥ - قانون رسوم خدمات المكاتب المهنية في المناطق البلدية رقم ٣ لسنة ١٩٧٩

٦ - قانون الحرف والصناعات رقم ١٦ لسنة ١٩٥٣

٧ - الجرائم المتعلقة بالمكراه الصحية ومكافحة الملاريا المنصوص عليها في الفصول التاسع والعاشر والثاني عشر على التوالي من قانون الصحة العامة رقم ٢١ لسنة ١٩٧١.

٨ - الجرائم المتعلقة بمكافحة امراض الحيوان والحجر البيطري المنصوص عليها في الفصلين الاول والثاني من الباب العاشر من الكتاب الثاني من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣، والجرائم المتعلقة ببيع الحيوانات وسلخها المنصوص عليها في الباب الحادي عشر من الكتاب الثاني من القانون المذكور.

ب - تحكم هذه المحكمة بازالة المخالفات وبالتعويض عن الضرر الذي لحق بالبلدية من جرائمها وذلك بالاضافة الى العقوبات التي تختص بالنظر فيها.

المادة ٨ - يكون مدعي عام محكمة بلدية الكرك وللقاضي في هذه المحكمة في حالة عدم وجود مدع عام صلاحية تنفيذ الاحكام التي تصدرها محكمة البلدية كما يكون لاي منها صلاحية تنفيذ الاحكام التي تصدرها او اصدرتها المجالس العسكرية للقوات المسلحة الاردنية او الامن العام بشأن الجرائم التي ترتكب بالمخالفة للقوانين المشار اليها في المادة ٧ من هذا القانون وذلك بالتعاون مع الجهات القضائية المختصة في القوات المسلحة ومديرية الامن العام.

المادة ٩ - أ - تدفع الرسوم والغرامات التي تستوفيها او تفرضها محكمة بلدية الكرك الى صندوق البلدية وعند عدم دفع الغرامة المحكوم بها يتم تحويلها الى الحبس وفقاً لاحكام قانون العقوبات المعمول به.

ب - لقاضي محكمة بلدية الكرك حق تحويل عقوبة الحبس الى الغرامة طبقاً لاحكام قانون العقوبات.

المادة ١٠ - يقوم محضر محكمة بلدية الكرك ورجال الشرطة بالتبليغات التي تتطلبها اجراءات هذه المحكمة.

محكمة الكرك

المادة ١١ - أ - ترسل محكمة بلدية الكرك جدولاً بالأحكام التي تصدرها مرة كل خمسة عشر يوماً إلى النائب العام كما ترسل القضايا المفضولة لديها خلال عشرة أيام من تاريخ الفصل فيها إلى مدعي عام محكمة البلدية عند وجوده أو إلى مدعي عام الكرك عندما لا يكون للمحكمة مدع عام.

ب - للنائب العام والمدعي عام الكرك إذا لم يكن لمحكمة بلدية الكرك مدع عام استئناف الأحكام التي تصدرها محكمة البلدية خلال المدة المحددة لذلك في قانون محاكم الصلح.

المادة ١٢ - تستمر المحاكم الأخرى في النظر والفصل في القضايا القائمة لديها والتي أصبحت من اختصاص محكمة بلدية الكرك عند العمل بهذا القانون وبالحكم الأحكام التي تصدر فيها إلى محكمة بلدية الكرك لتنفيذها وأما الأحكام التي صدرت قبل ذلك ولم يتم تنفيذها فتودع للتنفيذ لدى محكمة بلدية الكرك.

المادة ١٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

أمين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي
رئيس مجلس النواب
الدكتور عبد اللطيف عريبات

قانون رقم () لسنة ١٩٩٢ قانون محكمة بلدية الفرق

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون محكمة بلدية الفرق لسنة ١٩٩٢) ويعمل به بعد مرور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تحدث في مدينة الفرق محكمة تدعى (محكمة بلدية الفرق) وتعتبر محكمة صلح من جميع الوجوه وتسير إجراءات المحاكمة فيها وفق قانون محاكم الصلح وقانون أصول المحاكمات الجزائية المعمول به.

المادة ٣ - أ - تتألف هذه المحكمة من قاض منفرد ويعين لها قاض أو أكثر حسبما تقتضيه الحال وذلك بالطريقة التي يعين بها القضاة النظاميون وتنعقد في المكان الذي تعده لها بلدية الفرق بموافقة وزير العدل.

ب - يعين لهذه المحكمة مدع عام يتولى إمامها وظائف وصلاحيات المدعي العام المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون أصول المحاكمات الجزائية

وذلك بالجرائم والمخالفات الداخلة ضمن اختصاصها بمقتضى أحكام هذا القانون وأي تعديلات تطرأ عليه، وإلى أن يعين مدع عام يقوم قاضي المحكمة بمهام وظيفته.

ج - يعين لهذه المحكمة كاتب أو أكثر بالطريقة التي يعين بها كنية المحاكم النظامية أما المحضرون والأذنة فيعينون بقرار من وزير العدل بناء على تنسيب أمين عام وزارة العدل.

المادة ٤ - تخضع محكمة بلدية الفرق وموظفوها لإشراف وزارة العدل وتسري عليهم القوانين والأنظمة والتعليمات التي تطبق على محاكم الصلح وعلى موظفي وزارة العدل.

المادة ٥ - أ - تلتزم بلدية الفرق بنفقات إنشاء هذه المحكمة وما تحتاج إليه من سجلات وأوراق ومطبوعات كما تلتزم بدفع رواتب القضاة والموظفين وعلاواتهم ونفقاتهم الأخرى من صندوقها الخاص وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات التي تطبق على القضاة النظاميين وعلى موظفي وزارة العدل.

ب - تعتبر خدمة القضاة والموظفين المصنفين في محكمة بلدية الفرق خدمة مقبولة للتقاعد لغايات قانون التقاعد المدني وتتولى البلدية حسم عائدات التقاعد من رواتبهم وإرسالها شهرياً إلى صندوق التقاعد.

المادة ٦ - أ - لوُزير العدل أن يتدب أي من القضاة في محكمة بلدية الفرق أو المدعي العام فيها ليقوم بوظيفة قاضي صلح أو مدعي عام في أي محكمة أخرى كما يجوز له أن يتدب أي قاض صلح أو مدعي عام ليقوم بوظيفة قاض أو مدع عام في محكمة بلدية الفرق.

ب - لوُزير العدل أن يتدب مدعي عام محكمة بلدية الفرق ليعمل قاضياً في هذه المحكمة.

المادة ٧ - أ - تختص محكمة بلدية الفرق في النظر والفصل في الجرائم التي ترتكب ضمن منطقة البلدية خلافاً لأحكام القوانين التالية والأنظمة الصادرة أو التي ستصدر بمقتضاها والتعديلات التي تطرأ على هذه القوانين والأنظمة أو محل محلها.

١ - قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥.

٢ - قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

٣ - قانون السير رقم (١٤) لسنة ١٩٨٤.

٤ - قانون رخص المهن رقم (٢) لسنة ١٩٧٩.

محكمة من العدل

٥ - قانون رسوم خدمات المكاتب المهنية في المناطق البلدية رقم (٣) لسنة ١٩٧٩.

٦ - قانون الحرف والصناعات رقم (١٦) لسنة ١٩٥٣.

٧ - الجرائم المتعلقة بالمكافح الصحية ومكافحة الملاريا المنصوص عليها في الفصول التاسع والعاشر والثاني عشر على التوالي من قانون الصحة العامة رقم (٢١) لسنة ١٩٧١.

٨ - الجرائم المتعلقة بمكافحة امراض الحيوان والحجر البيطري المنصوص عليها في الفصلين الاول والثاني من الباب العاشر من الكتاب الثاني من قانون الزراعة رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٣ والجرائم المتعلقة بذبذب الحيوانات وسلخها المنصوص عليها في الباب الحادي عشر من الكتاب الثاني من القانون المذكور.

ب - تحكم هذه المحكمة بازالة المخالفات وبالتعويض عن الضرر الذي لحق البلدية من جرائمها وذلك بالاضافة الى العقوبات التي تختص بالنظر فيها.

المادة ٨ - يكون لمدعي عام محكمة بلدية المرق والمقاضي في هذه المحكمة في حالة عدم وجود مدع عام صلاحية تنفيذ الاحكام التي تصدرها محكمة البلدية كما يكون لاي منها صلاحية تنفيذ الاحكام التي تصدرها او اصدرتها المجالس العسكرية للقوات المسلحة الاردنية او الامن العام بشأن الجرائم التي ترتكب بالمخالفة للقوانين المشار اليها في المادة (٧) من هذا القانون وذلك بالتعاون مع الجهات القضائية المختصة في القوات المسلحة ومديرية الامن العام.

المادة ٩ - أ - تدفع الرسوم والغرامات التي تستوفيها او تفرضها محكمة بلدية المرق الى صندوق البلدية وعند عدم دفع الغرامة المحكوم بها يتم تحويلها الى الحبس وفقا لاحكام قانون العقوبات المعمول به.

ب - لقاضي محكمة بلدية المرق حق تحويل عقوبة الحبس الى الغرامة طبقا لاحكام قانون العقوبات.

المادة ١٠ - يقوم محضرو محكمة بلدية المرق ورجال الشرطة بالتبليغات التي تتطلبها اجراءات هذه المحكمة.

المادة ١١ - أ - ترسل محكمة بلدية المرق جداول الاحكام التي تصدرها مرة كل خمسة عشر يوما الى النائب العام كما ترسل القضايا المفصلة لديها خلال عشرة ايام من تاريخ الفصل فيها الى مدعي عام محكمة البلدية عند وجوده او الى مدعي عام

المرق عندما لا يكون للمحكمة مدع عام.

ب - للنائب العام والمدعي عام المرق اذا لم يكن لمحكمة بلدية المرق مدع عام استئناف الاحكام التي تصدرها محكمة البلدية خلال المدة المحددة لذلك في قانون محاكم الصلح.

المادة ١٢ - تستمر المحاكم الاخرى في النظر والفصل في القضايا القائمة لديها والتي اصبحت من اختصاص محكمة بلدية المرق عند العمل بهذا القانون وبالحكام التي تصدر فيها الى محكمة بلدية المرق لتنفيذها واما الاحكام التي صدرت قبل ذلك ولم يتم تنفيذها فتودع للتنفيذ لدى محكمة بلدية المرق.

المادة ١٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

رئيس مجلس النواب

امين عام مجلس الامة

الدكتور عبد اللطيف عربيات

صالح الزعبي

السيد الامين العام:

ب - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٣٢٢٢) تاريخ ١٩٩١/١٢/٣٠، المتضمن موافقة مجلس النواب على:

١ - مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٢ بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات عليه.

٢ - التوصيات الواردة في قرار اللجنة المالية لمجلس النواب رقم (١٢) المؤرخ في ١٩٩١/١٢/٢٦.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم: م ق/٣٢٢٢

التاريخ: ١٩٩١/١٢/٣٠

الموافق: ١٤١٢/٦/٢٤ هـ

دولة رئيس مجلس الاعيان

قرر مجلس النواب في جلسته الثامنة من الدورة العادية الثالثة المنعقدة من تاريخ ١٩٩١/١٢/٢٩ - ١٩٩١/١٢/٣٠ الموافقة على مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٢، بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات عليه، كما وافق المجلس ايضا على التوصيات الواردة في قرار اللجنة المالية لمجلس النواب رقم (٢) المؤرخ في ١٩٩١/١٢/٢٦، وفق ما جاء في القرار المذكور المرفق صورتين عنه.

أبعث لدولتكم (٤٠) نسخة من مشروع القانون المذكور معدلا، رجاء التكرم بعرضه

شكرا من المحضر

على مجلسكم الكريم لاجراء المقتضى .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب

د. عبداللطيف عريبات

الرفقات:

قرار اللجنة المالية رقم (٢) تاريخ

١٩٩١/١٢/٢٦ .

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٢

قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٢

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٢) ويعمل به اعتبارا من ١٩٩٢/١/١ .

المادة ٢ - تقدر ايرادات ونفقات الحكومة للثاني عشر شهرا المنتهية بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٣١ بما يلي:

أ - الايرادات	١١٦٣٠٠٠٠٠٠	دينار
ب - النفقات	١٢٧٠١١١٠٠٠	دينار

المادة ٣ - يغطي المعجز وقدره (١٠٧١١١٠٠٠) دينار وتسد اقساط القروض الداخلية والخارجية والمقدرة بمبلغ (١٧١٠٠٠٠٠٠) دينار من الوفرة في النفقات والتحسين في الايرادات ومن القروض الداخلية والخارجية المقدرة بمبلغ (٢٧٨١١١٠٠٠) دينار .

المادة ٤ - أ - تخصص المنح الفنية والقروض الائتمانية المتعاقد عليها لتمويل مشاريع محددة للاتفاق على تنفيذ تلك المشاريع .

ب - يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات

غير الجارية للقوات المسلحة الاردنية ويودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية .

ج - اذا لم تتحقق المنح المنتظرة لدعم الخزينة يجوز زيادة الاقتراض الخارجي بما يغطي الفرق بهذا الانخفاض .

المادة ٥ - مع مراعاة احكام المادة (٤) من هذا القانون:

أ - يتم الاتفاق من المخصصات المرسودة في هذا القانون بناء على اوامر مالية عامة

او خاصة وبموجب حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة .

ب - يجوز اصدار حوالات مالية بمخصصات اكثر من شهر واحد للنفقات الجارية او الرأسمالية اذا توفرت اسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد .

ج - اذا انيط تنفيذ اي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة او دائرة ما بوزارة او دائرة اخرى، يجوز نقل صلاحية الانفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة الى المسؤول عن الانفاق في الوزارة او الدائرة الثانية بموافقة وزير المالية/الموازنة العامة .

د - لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الأغراض المحددة لها، ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات .

هـ - لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الواردة في الاوامر المالية او طرح عطاء اي مشروع تزيد كلفته عن تلك المخصصات الا بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة .

و - تتحمل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاريعها ضمن المشاريع الممولة من القروض الخارجية، الكلفة المحلية لهذه المشاريع من ايراداتها الذاتية، الا اذا رصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون .

المادة ٦ - أ - يتم الاتفاق من مخصصات اغالة النازحين المرسودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة ووزير الخارجية/دائرة الشؤون الفلسطينية .

ب - يتم الاتفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرسودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة .

المادة ٧ - لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى فصل اخر الا بقانون .

المادة ٨ - أ - يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية الى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس .

ب - لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والاجور والعلاوات الواردة في المجموعة (١٠٠) في النفقات الجارية الى اي مجموعة اخرى او بالعكس، كما

مجلس الاعيان

لا يجوز نقل المخصصات الى الرواتب او الاجور الواردة في النفقات الرأسمالية من المواد الاخرى في هذه النفقات .

جـ - لا يجوز نقل المخصصات الى المواد (١١٣)، (١١٤)، (١١٥)، (١١٦)، (١١٧) الواردة في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية ويجوز النقل فيما بين هذه المواد .

د - مع مراعاة احكام الفقرات (أ)، (ب)، (ج) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج اخر او من مادة الى مادة اخرى او من بند الى بند اخر في الفصل نفسه بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقة مجلس الامة .

المادة ٩ - أ - لا يجوز التعيين على مخصصات اجور العمال المرصودة في المادة (١٠٤) من المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية .

ب - لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بموافقة رئيس الوزراء الحظية بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

جـ - تنتهي اعمال الموظفين والعمال الذين يعينون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية، بانتهاء تلك المشاريع او نفاذ تلك المخصصات .

المادة ١٠ - يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسة الحكومية المرصودة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في اي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون يحدد فيه عدد الوظائف ومسمياتها وفتاتها ودرجاتها او رواتبها وفق احكام نظام الخدمة المدنية باستثناء الوظائف للوزارات والدوائر الحكومية ذات الانظمة الخاصة .

المادة ١١ - تعتبر جداول الايرادات والنفقات الملحقه بهذا القانون جزء لا يتجزء منه .

المادة ١٢ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون، كما تتولى دائرة الموازنة العامة مراقبة ومتابعة تنفيذ المشاريع الواردة في هذا القانون دون الاختلال بالصلاحيات المنوطة بالجهات الرسمية الاخرى .

امين عام مجلس الامة

صالح الزمعي

رئيس مجلس النواب

الدكتور عبداللطيف عريبات

جدول رقم (١)

خلاصة الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٢

(بالالف دينار)

الانصرافات		الموازنة الجارية	
١ - الانصرافات الحظية	٨٣٢٠٠٠	٢٦٤٥٧٦	١ - النفقات الجارية
٢ - التصرف			أ - الجواز للنقل
أ - منحة مجموعة السون	١١٢٠٠		ب - الجواز العسكري
ب - منح مقرر بها	١٠٨٥٠٠		١ - وزارة الدفاع
ج - منح متفرقة	١٠٥٣٠٠		٢ - الامن العام
			٣ - الدفاع المدني
	٢٧٥٠٠٠	٢٧٧٨٠	
			ج - النفقات الاخرى
			١ - دعم المواد التموينية
			٢ - اقسام الخزائن
			٣ - النفقات الطارئة واخرى
			٤ - فوائد القروض الداخلية
			٥ - فوائد اسكان اوتصوير لافراد
			٦ - فوائد القروض الخارجية
			٧ - القواعد والتوصيات
			٨ - الضمان الاجتماعي
			٩ - النفقات العامة
			١٠ - دعم المؤسسات
			١١ - الجوائز العلمية
		٤٠٦٩٥٧	
مجموع الانصرافات الجارية	١١٠٧٠٠٠	١١٠٧٠٠٠	مجموع النفقات الجارية
المجموع	١١٠٧٠٠٠	١١٠٧٠٠٠	المجموع
			الموازنة الرأسمالية
١ - وفاء الموازنة الجارية	١١٦٦٨٧		٢ - النفقات الرأسمالية
٢ - الانصرافات الرأسمالية	٥٠٠٠٠		أ - اساط القروض المصدرة
ب - منح فنية لتحويل مشاريع البنية	٩٠٠٠		
			١ - مشاريع الزوارات والدوائر الحكومية
			٢ - للمساعدة في مشاريع المؤسسات
			٣ - الاعمال الخاصة
		٢٢٨٧٨٨	
			ب - المشاريع الانشائية لمصلحة
			من القروض والتمويل الذاتي
		٩١٠٠٠	

مكتبة المجلس

مجموع الميزانية الرأسمالية	٣٢١٧٩٨	٢٧٧٧٩٨	مجموع الميزانية الرأسمالية
مجموع الميزانية	١٢٧٠١١١	١١٧٣٠٠٠	مجموع الميزانية
		١٠٧١١١	
اجمالي الميزانية	١٢٧٠١١١	١٢٧٠١١١	اجمالي الميزانية
ميزانية التشغيل			
الاستثمارات	١٠٢١١١		الاستثمارات
أ - تسديد الدين			أ - تسديد الدين
ب - تسديد السط القروض	١٤٦٥٠٠	٨٥٠٠٠	ب - تسديد السط القروض
١ - تسديد السط القروض		١٤٥١١١	١ - تسديد السط القروض
٢ - تسديد السط القروض الداخلية	٢٤٥٠٠	٢٧٠٠٠	٢ - تسديد السط القروض الداخلية
	١٧١٠٠٠	٢٥٨١١١	
		٢٠٠٠٠	
	٢٧٨١١١	٢٧٨١١١	
المجموع	٢٧٨١١	٢٧٨١١١	المجموع

جدول رقم (٢)

اجمالي الايرادات المقدرة للسنة المالية ١٩٩٢

(بالالف دينار)

رقمه	الفصل عنوانه	الايرادات المقدرة ١٩٩٢	ايضاحات
الايرادات المحلية			
١ -	الفوائد على الدخل والارباح	١٠٤٠٠٠	
٢ -	الفوائد الجمركية	٢٤٤٠٠٠	
٣ -	الفوائد الأخرى	٧٠٠٠٠	
٤ -	الرخص	٤٨٠٠٠	
٥ -	الرسوم	٧٨٠٠٠	
٦ -	البرق والبريد والهاتف	٨٩٠٠٠	
٧ -	الفوائد والارباح	٤٧٠٠٠	
٨ -	الفوائد المستردة	٢٠٠٠٠	
٩ -	الايرادات المختلفة	١٣٢٠٠٠	
مجموع الايرادات المحلية		٨٣٢٠٠٠	
١٠ -	المنح المالية	٢٧٥٠٠٠	
١١ -	القساط القروض المستردة	٥٠٠٠٠	
١٢ -	منح فنية لتمويل مشاريع الخلية	٦٠٠٠	
مجموع الايرادات		١١٦٣٠٠٠	

مكتبة المجلس

(بالالف دينار)

الخدمات	الفصل	المطلقات		الجزئية	الفصل	
		الرسالية			رقمه	متراته
		الموجلة من القروض والمتاح	الموجلة من الخزينة			
١١٧٨٣	٧٥٦٥ ١٤١٧ ٧٧٧ ١١٦٥ ٢٥٩	٨ - - ١١١ -	٨ - - ١٠٥٥ ٢٥٩	١- ديوان الملكي الخاص ٢- مجلس الأمة ٣- مجلس الوزراء وديوان الرئاسة ٤- ديوان الخزانة ٥- ديوان الخدمة المدنية		
٢٢٧٠٠ ٨٦٥ ٢٩١٠ ٢٩١٠ ٥٤١٨٠ ٥٤٤٥ ٨١٧١ ٢٢٩٩١٨	- - - - - - - ١٢٤٣	- ١٠٠ ١٠٠٠ ١١٥ ٦٩٨٠ ١٣٦٥ ٤٠٧٣ ٨١	٢٢٧٠٠ ٧٦٥ ٦٩١٠ ٢٢٩٩ ١٧٥٠٠ ٤٥٨٠ ٤٠٩٨ ١١٦٣	١١- وزارة الدفاع ١٢- المركز الجغرافي الملكي لآرام ٢١- وزارة الداخلية ٢٢- وزارة الداخلية / دائرة الاحوال المدنية والجوازات ٢٣- وزارة الداخلية / الأمن العام ٢٤- وزارة الداخلية / الدفاع المدني ٢٥- وزارة العدل ٢٦- دائرة قضائية		
١٠٧٨٧	١٠٤٨٨ ٢٩٩	- -	١٠٦١ ٢٩٩	١٤٢٨ ٢٩٩	٣١- وزارة الخارجية ٣٢- وزارة الخارجية / دائرة الشؤون الفلسطينية	
١٧٩٣٠٦ ٢١٦ ٣٨١٢ ٢٢٥٢ ٢٢٦٤ ١٧٩٩١٠	- - - - - ٦٤٨	٦٨٥٥٨ - ٥٥٠ ٥٠ ١٦٥ ٣٠	١٠٠٤٤٨ ٢١٦ ٣٩٩٢ ١٠٠٢٢ ٢٤٨١ ٦١٨	٤١- وزارة المالية ٤٢- وزارة المالية / دائرة الميزانية العامة ٤٣- وزارة المالية / دائرة الجمارك ٤٤- وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل ٤٥- وزارة المالية / دائرة الأراضي والمساحة ٤٦- وزارة المالية / دائرة الميزانية العامة		
١٢٤٢ ١١٤١٥ ١٨٣٩ ١٢٣٩ ١٩٩٢ ٢٣٠ ١٢٢٩٠	- ٨٥٠٠٠ - - - - -	١٢٥ ٧٨٥٢٥ ٨٠٠ ٥٧٨ ٤٦٠ ١٣٠ ١٠٥٠٠	١١١٧ ٦٤٠ ٢٣٩ ٦٦١ ١٥٣٢ ٢٣٠ ١٧٩٠	٤٧- وزارة الصناعة والتجارة ٤٨- وزارة التخطيط / المجلس القومي للتخطيط ٤٩- وزارة التخطيط / دائرة الاحصاءات العامة ٥٠- وزارة السياحة والآثار والسياحة ٥١- وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة ٥٢- وزارة الطاقة والمعادن ٥٣- وزارة الطاقة والمعادن / سلطة المصادر الطبيعية		
٤٣٤٥٥ ٨٢ ٣٤٣	- - -	٤٠١٢٨ - -	٣٣١٧ ٨٢ ٣٤٣	٥٤- وزارة الأشغال العامة والاسكان ٥٥- وزارة الأشغال العامة والاسكان / دائرة المطامع المركزية ٥٦- وزارة الأشغال العامة والاسكان / دائرة التطوير الحضري		
١٠٣١٩ ٢٧٤	- -	٤٢٠٥ -	٦١١٤ ١٧٤	٥٧- وزارة الزراعة ٥٨- وزارة الزراعة / مؤسسة التسويق الزراعي		
١٨٩٨٥	-	٦٠٠٠	٨٩٥٨	٤٠٢٧	٥٩- وزارة المياه والري / سلطة مائي الآرام	

تابع جدول رقم (۳)

٢٠٨٨٠٠	٢٠٨٠	-	١٣٨٥	١١٤٠	٥٠ - وزارة الشؤون	
	١١٥٢١٧	-	١٣٦١٧	١٠١٢٠٠	٧١ - وزارة التربية والتعليم	الخدمات
		١٨٧٧		٣٧٠١٢٠٧	٧٢ - وزارة التعليم العالي	الاجتماعية
	٧٥٤٥٠	-	٢٣٢٠	٥٢٢٠٠	٧٣ - وزارة الصحة	
	٣٨٥٠	-	٨٢٥	٢٠٢٥	٧٤ - وزارة التنمية الاجتماعية	
٢٠٢٠٤٣	٦٤٩	-	-	٦٤٩	٧٥ - وزارة العمل	
	٥٢٨	-	١٥	٥١٣	٨١ - وزارة الاحلام	الخدمات
	١١٢٧٤	-	٢٤٧٤	٨٩٠٠	٨٢ - وزارة الاحلام / مؤسسة الاعلام والفنون	الثقافية
	٥٢٤	-	١٣٤	٤٣٠	٨٣ - وزارة الاحلام / وكالة الاعلام الاحدية	الاجتماعية
	٤٣٧٢	-	٢١٤٠	٢١٨٧	٨٤ - وزارة الشباب	
	١٧٨٣	-	٢٤٢	١٠٤١	٨٥ - وزارة الطفولة	
١٩٤٠٥	١٣٢٩	-	٧٣٢	٥٩٧	٨٧ - وزارة السياحة والآثار / وزارة	
					والاثار العامة	
	١٨٥	-	-	١٨٥	٩١ - وزارة النقل	خدمات
	٨٢٣٣	-	٢٥٠٠	٥٧٢٧	٩٢ - وزارة النقل / سلطة الطيران المدني	مواصلات
	٨٨٩	-	١٣٤	٧٥٥	٩٣ - وزارة النقل / ادارة الارصاد الجوية	النقل
	٦٦٦٢٥	-	١٠٧٧٥	١٤٨٥٠	٩٥ - وزارة المواصلات / مؤسسة المواصلات	
					السككية واللاسلكية	
٤١٩٥٥	٦٠٢٣	-	٤٥٠	٥٥٧٣	٩٦ - وزارة المواصلات / المؤسسة العامة للتبريد	
					والثلاجات البردية	
١٦٧٠١١١	١٦٧٠١١١	٩١٠٠	٢٧٨٩٨	٩٤٠٣١٣	المجموع	

مكتبة ابن النجار

جدول رقم (٤)
مقارنة الإيرادات

(بالالف دينار)

رقم	الفصل	رقم	فصل	مقدري	مقدري	مقدري	مقدري
١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩١	١٩٩٠
الإيرادات المحلية							
١٠٤٠٠٠	٩٢٠٠٠	٩٠٠٠٠	١١٤٠١٣	١ - الضرائب على الدخل والأرباح			
٢٤٤٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	٢٠١٥٠٠	٢٠٧١٤١	٢ - الضرائب الجمركية			
٧٠٠٠٠	٧١٠٠٠	٥٨٥٠٠	٦٢٧٨٧	٣ - الضرائب الأخرى			
٤٨٠٠٠	٤١١٠٠	٣٧٠٠٠	٣٦٢٢٩	٤ - الرخص			
٧٨٠٠٠	٨٠٠٠٠	٦٨٨٠٠	٧١٨٦٧	٥ - الرسوم			
٨٩٠٠٠	٨٧٠٠٠	٨٦٠٠٠	٧٤٩٦٧	٦ - البرق والبريد والهاتف			
٤٧٠٠٠	٥٣٠٠٠	٥٠٥٠٠	٦٦٤٨٩	٧ - الموائد والأرباح			
٢٠٠٠٠	١٧٠٠٠	٢٢٠٠٠	١٩٩٦٠	٨ - الفوائد المستردة			
١٣٢٠٠٠	١٢٥٠٠٠	١٣٦٠٠٠	٩٠٥١٥	٩ - الإيرادات المختلفة			
٨٣٢٠٠٠	٧٩٦١٠٠	٧٥٠٣٠٠	٧٣٣٠٦٨	مجموع الإيرادات المحلية			
٢٧٥٠٠٠	٢٣٦٣٠٠	٢٢٨٧٠٠	١٦٧٠٢٩	١٠ - المنح المالية			
٥٠٠٠٠	٥٢٠٠٠	٥٠٠٠٠	٢٩٨٥٩	١١ - القروض المستردة			
٦٠٠٠	٥٠٠٢	٦٢٢٢	٥٠٩٦	١٢ - منح فنية لتمويل مشاريع إنمائية			
١١٦٣٠٠٠	١٠٨٩٤٠٢	١٠٣٥٢٢٢	٩٤٦٠٥٢	إجمالي الإيرادات			

جدول رقم (٥)
مقارنة النفقات الجارية

(بالالف دينار)

رقم	الفصل	رقم	فصل	مقدري	مقدري	مقدري	مقدري
١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩١	١٩٩٠
٧٥٦٥	٦٣٢٢	٦٣٧٠	٦١١٩٢	١ - الميزان المكني الخاص			
١٤١٧	١٢٢٤	١٣١٥	١١٤٤٣	٢ - مجلس الأمانة			
٧٧٧	٦٩٥	٧٤٧	٦٨٠٤	٣ - مجلس الوزراء وميزان الرئاسة			
١٠٥٥	٩٦٩	٩٣٨	٨٧٠٢	٤ - ميزان المحاسبة			
٣٥٩	٣١٨	٣٣٠	٢٩٧٢	٥ - ميزان الخدمة المدنية			
٢٢٠٧٠٠	٢١٩٠٠٠	٢١٩٠٠٠	٢٠٥٠٠٠	١١ - وزارة الدفاع			
٦٦٥	٨٤٣	٨٧٤	٧١١٩	١٢ - المركز الجبرالي للمكني الأرض			
١٦٠٠	١٥١٦	١٥٣٦	١٥٠٠٩	٢١ - وزارة الداخلية			
٢٢٩٩	٢١٠٩	٢٣٢٣	٢٠٣٧٧	٢٢ - وزارة الداخلية/ دائرة الاحوال المدنية والجوازات			
٤٧٥٠٠	٤١٤٣٧	٤١٤٣٧	٤٥٤٢٨	٢٣ - وزارة الداخلية/ الأمن العام			
٤٨٥٠	٤٣٥٠	٤٣٥٠	٤٢٤٨٦	٢٤ - وزارة الداخلية/ المصالح المدنية			
٤٠٩٨	٣٦٤٧٧	٣٦٧٢	٣١٩٤٥	٢٥ - وزارة العدل			
١١٦٣	١٠٨٧	١١١٣	١٠٩٢٦	٢٦ - دائرة قاضي القضاة			
٩٤٢٨	٨٨٥٨	٩٠٩٠	٨٧٢٢٢	٢٧ - وزارة الخارجية			
٢٩٩	٢٥٠	٢٥٨	٢٤٢٢	٣٢ - وزارة الخارجية/ دائرة الشؤون الفلسطينية			
٤٠٠٤٤٨	٣٩٠٨٩٧	٣٩١٦٠٣	٣٧٨١٦٨	٤١ - وزارة المالية			
٢١٦	١٥٨٨	١٧٠	١٣٢٩	٤٢ - وزارة المالية/ دائرة الميزانية العامة			
٣٢٩٢	٣١١٩٤	٣٣٢٨	٢٥٣٥٢	٤٣ - وزارة المالية/ دائرة الجمارك			
٢٢٠٢	٣٤٦٥	٣٥١٠	١٨٥٢	٤٤ - وزارة المالية/ دائرة خزانة الدولة			
٢٤٨١	٢٢٤٥١	٢٣١٣	٢١٧٩٦	٤٥ - وزارة المالية/ دائرة الأراضي والمساكن			
٦١٨	٥٥٩	٥٨٤	٧٠٩٥	٤٦ - وزارة المالية/ دائرة المصارف العامة			
١١١٧	١٠٠٢	١٠٢٦	٨٩٧٢	٥١ - وزارة الصناعة والتجارة			
٦٤٠	٥٧٨	٦٠٢	٥٣٧٧	٥٢ - وزارة التخطيط/ المجلس القومي للتخطيط			
٧٢٩	٧٠٣	٧٢٣	٦٠٠٨	٥٣ - وزارة التخطيط/ دائرة الإحصاءات العامة			
٦٦١	٦٢٤	٦٢١	٥٥٤٣	٥٤ - وزارة السياحة والآثار/ السياحة			
١٥٣٢	١٤٩١	١٥٠٦	١٣٣٢٨	٥٥ - وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان			
٣٢٠	٢٠٠	٢٠٩	١٧٤٠	٥٦ - وزارة الطاقة والثروة المعدنية/ سلطة المصادر الطبيعية			
١٧٩٠	١٧٢٥	١٧٦٧	١٦٣٩٦	٥٧ - وزارة الطاقة والثروة المعدنية/ سلطة المصادر الطبيعية			
٣٢١٧	٢٨٤٣	٢٩٦٠	٢٦٧٩٦	٥٨ - وزارة الأشغال العامة والإسكان			
٨٢	٥٢	٥٥	٤٤٤	٥٩ - وزارة الأشغال العامة والإسكان/ دائرة المطارات المركزية			
٢٢٣	٣١٨	٣٥٨	٣٣٥٠	٦٠ - وزارة الأشغال العامة والإسكان/ دائرة التطوير الحضري			
٦١١٤	٥٣٥١	٥٥٩٠	٥١٤٣٥	٦١ - وزارة الزراعة			
٢٧٤	٢٥٤	٢٦٥	٢٥٧٢١	٦٢ - وزارة الزراعة/ مؤسسة التسويق الزراعي			
٤٠٢٧	٣٣٨٨	٣٥٠٤	٣٤٣٩٤	٦٤ - وزارة المياه والري/ سلطة وادي الأردن			
١١٤٠	١٢٠٦	١٢٢٥	١٠٩٦٢	٦٥ - وزارة الشؤون			
١٠١٦٠٠	٩٧٦٧٥	٩٨٧٣١	٩٢١١٣	٧١ - وزارة التربية والتعليم			
٦٢٠٧	٥٥٢٨	٥٧٦١	٨٩٢٩٦	٧٢ - وزارة التعليم العالي			
٥٢٣٠٠	٤٨٢٢٣	٤٨٣٥٠	٢٠٣٨٥٤	٧٣ - وزارة الصحة			
٣٠٢٥	٢٧١٠٤	٢٧٤٢	٢٦٦٨١	٧٤ - وزارة التنمية الاجتماعية			
٦٤٩	٥٧٤	٦٣١	٥٧٨٥	٧٥ - وزارة العمل			
٥١٣	٦٢٧	٦٥٥	٥٩٧٢١	٨١ - وزارة الإعلام			

مكتبة المجلس

تابع جدول رقم (٥)

٨٩٠٠	٧٧٦٢	٧١٦٢	٧٢٦٢٢	٧٢٦٥٤٤	٧٢٦٥٤٤
٤٣٠	٤٠٠	٤٥٣	٤١٠٦	٤٤٨٩	٤٤٨٩
٢١٨٧	١٥٢٦٥	١٦٤٤	١٣٤٨٤	١٥٤٦٥	١٥٤٦٥
١٠٤١	٨٢٥	٨٤٥	٦٢٨٨	٧١٧١٣	٧١٧١٣
...
٥٩٧	٥٠٥	٥١٥	٤٧١	٤٩٣٨٥	٤٩٣٨٥
١٨٥	١٦٠	١٧٣	١٢٦٠	١٦٧٤	١٦٧٤
٥٧٣٣	٤٩٦٤	٥٢٦٥	٥٠٣٣٢	٥٣٢٢٥	٥٣٢٢٥
٧٥٥	٧٠٥	٧١١	٦٩٠٦	٧٠٥	٧٠٥
١٥٨٥٠	١٤٦٣٠	١٤٦٦٥	٩٩٨١٣	١٠٠٣٩	١٠٠٣٩
٥٥٧٣	٥٣٠٨	٥٣١٨	٤٨٢١٧	٤٩٥١٥	٤٩٥١٥
٩٤٠٣١٣	٩٠٩٨٣٩٧	٩١٤٥١٧	٨٤١٣٥	٨٤١٣٥	٨٤١٣٥
المجموع					

جدول رقم (٦)
مقارنة النفقات الرأسمالية

(بالالف دينار)

مقدار ١٩٩٢	مقدار ١٩٩١	مقدار ١٩٩٠	مقدار ١٩٩٠	مقدار ١٩٩٠	الفصل رقمه عنوانه
١١٠	-	-	-	-	١ - صيرت المحاسبة
١٠٠	٩٠	٩٠	١٥٠	١٥٠	٢ - المركز الجغرافي للملكي الارض
١٠٠٠	٧٢	٧٢	٤٢٢	٥٦٠	٣ - وزارة الداخلية
٦١٥	٢	٢٧	-	-	٤ - وزارة الداخلية / دائرة الاحوال المدنية والجوازات
٦١٨	٦١٦٥	٦١٦٥	٦١٦٥	٦١٦٥	٥ - وزارة الداخلية / دائرة الامن العام
١٣٦٥	١١٦٦	١١٦٦	١٠٨٠	١٠٨٠	٦ - وزارة الداخلية / دائرة الدفاع المدني
٤٠٧٣	٧١٢	٧١٢	-	-	٧ - وزارة العدل
٨٠	٢٠	٢٠	-	-	٨ - وزارة المالية / دائرة نفسي النضال
١٠٦٠	١٨٠	١٨٠	١٠٨	٣٢٠	٩ - وزارة الخارجية
٦٨٨٨٨	٥١٠١٩	٥١١١٩	٣٧٣٣١	٣٨٧٣٣	١٠ - وزارة المالية
٥٥٠	١٩٠	٢٧	٣٣٠٧٢	٥٤٠	١١ - وزارة المالية / دائرة الجسور
٥٠	٤٥	٥٠	١٩٨٩	٢٠	١٢ - وزارة المالية / دائرة خيرية العمل
١٦٥	١٠٠	١٠٠	٦٠	١٠٠	١٣ - وزارة المالية / دائرة الاراضي والمساكن
٣٠	٨	٨	-	-	١٤ - وزارة المالية / دائرة القروض العامة
١٢٥	٨٣٥	٨٣٥	٨٥١٥	٢٥٠	١٥ - وزارة الصناعة والتجارة
١١٣٥٢٥	٨٩٥٢٧	١٠٥١٥٥	٨١٢٢٦	١١٥٥٨٠	١٦ - وزارة التخطيط / المجلس القومي للتخطيط
٨٠٠	٥٥٧	٥٦٥	٣٨٧٨٩	٣٩٠	١٧ - وزارة التخطيط / دائرة الاحصاءات العامة
٥٧٨	٩٧٥	١٠٠	٩٤٣٨	١٣٠	١٨ - وزارة السياحة والآثار / السياحة
٤٦٠	٣٧٢	٣٧٢	٣٠١٢٨	٣٥٠	١٩ - وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة
١٣٠	٧٥	١٠٠	-	-	٢٠ - وزارة الطاقة والوقود المعدنية
١٠٥٠٠	٨٦٨٠	١٠٠٠٠	٨٣٦٦٥	١٠٥٩٠	٢١ - وزارة الطاقة والوقود المعدنية / سلطة المصادر الطبيعية
٤٠١٣٨	٣٣٤٨٨	٢٤٦٠٠	٢٧٨٠٧	٢٨٠٠٠	٢٢ - وزارة الاشغال العامة والسكان
٤٢٠٥	٢١٢٩	٢٧٨١	١٧٣٤	٢١٧٥	٢٣ - وزارة الزراعة
١٤٩٥٨	٥١٨٠	١١٢٩٠	٦٤٣٥	١٤٧٤٤	٢٤ - وزارة المياه والري / سلطة وادي الأردن
١٣٨٥	٢٠٠	٢٤٠٠	٣٣١٣٥	٤٩٧	٢٥ - وزارة الشؤون
١٣١١٧	٥٨١٢	٦٥٠٠	٨٥٥٤٢	١٠٥٠٠	٢٦ - وزارة التربية والتعليم
٦٧٠	١٩٣	٤٤٣	٢٦٠٧	٤٠٠	٢٧ - وزارة التعليم العالي
٢٣٣٥٠	٤١١٧	٤٢٧٧	١١٦٨٣٦	٦٦٠٠	٢٨ - وزارة الصحة
٨٢٥	٤٩٤٧	٥٧٧	٣٨٨٨٧٠	٥٥٠	٢٩ - وزارة التنمية الاجتماعية
-	-	-	٨١٥٠	٥٠	٣٠ - وزارة العمل
٢٤٧٤	٧٤٢	١٥٦١	١٤٧١٩٣	١٩٩٠	٣١ - وزارة الاعلام / مؤسسة الاعلام والتلفزيون
١٣٤	-	٦٠	-	-	٣٢ - وزارة الام / وكالة الأنباء الاردنية
٢١٤٠	٥٧٥	٥٨٠	٢٠٠٢٩	٣٥٠	٣٣ - وزارة الشباب
٢٤٢	٦١	٦١	-	-	٣٤ - وزارة الثقافة
٧٣٢	٢٩٥	٢٩٥	٢٨٣١٢	٣٠٥	٣٥ - وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة
٢٥٠٠	١٢٥٩	١٥٠٠	١٥٠٣١٦	١٩٥٠	٣٦ - وزارة النقل / سلطة الطيران المدني
١٣٤	٩٦	٩٦	٧٠٨٨	٧٥	٣٧ - وزارة النقل / دائرة الارصاد الجوية
١٠٢٧٥	١٨١٠	٥٣٠٠	١٨١٣	٥٥٠٠	٣٨ - وزارة المواصلات / مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية
٤٥٠	١٨٧	٢١٢	٨٠	١٠٠	٣٩ - وزارة المواصلات / المؤسسة العامة للبريد والتلغراف البريدي
٣٧٩٧٩٨	٢٠١١١٢٧	٢٤١٣٧٥	١٩٤٠٠٩٧٣	٢٤٥١٤٩	المجموع

مجلس الاعيان

جدول رقم (٧)
اجمالي التمويل المقدر للسنة المالية ١٩٩٢

(بالآلف دينار)

رقمه	عنوانه	المقدر ١٩٩٢	ايضاحات
	مصادر التمويل		
١٣ - القروض الخارجية			
١ - قروض لتمويل مشاريع انمائية	٨٥٠٠٠		
٢ - قروض مؤسسات دولية	١٤٦١١١		
٣ - قروض مشتريات الحبوب	٢٧٠٠٠		
مجموع القروض الخارجية	٢٥٨١١١		
١٤ - القروض الداخلية	٢٠٠٠٠		
مجموع التمويل	٢٧٨١١١		

جدول رقم (٨)
مقارنة التمويل

(بالآلف دينار)

رقمه	الفصل عنوانه	فعلي اولي ١٩٩٠	مقدر ١٩٩١	احادة تقدير ١٩٩١	مقدر ١٩٩٢
	أ - الموازنة العادية				
	مصادر التمويل				
١ - القروض الخارجية					
قروض لتمويل مشاريع انمائية	٦٠٠٦٥	٨٢٣٥٣	٦٩٧٥٩	٨٥٠٠٠	
قروض مؤسسات دولية	٨١٧٤٦	١٩٢٧٥٠	١٩٨٨٨١	١٤٦١١١	
قروض مشتريات الحبوب	٥٣٨٣٩	٤٢٩٠٠	٢٠٦٠٠	٢٧٠٠٠	
مجموع القروض الخارجية	١٩٥٦٥٠	٣١٨٠٠٣	٢٨٩٢٤٠	٢٥٨١١١	
القروض الداخلية	٣٣٦٤١	١٧٧٦٠	...	٢٠٠٠٠	
مجموع مصادر التمويل	٢٢٩٢٩١	٣٣٥٧٦٣	٢٨٩٢٤٠	٢٧٨١١١	
	ب - الموازنة الطارئة				
	مصادر التمويل				
منح ومساعدات وقروض ميسرة	...	١٨٦٥٠٠	١٤٧٦١٩	...	
طويلة الاجل	...	١٨٦٥٠٠	١٤٧٦١٩	...	
مجموع مصادر التمويل	
اجمالي التمويل	٢٢٩٢٩١	٥٢٢٢٦٣	٤٣٦٨٥٩	٢٧٨١١١	

مكتبة
البحر

بسم الله الرحمن الرحيم
والحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيد الانبياء والمرسلين

قرار رقم (٢)
تقرير اللجنة المالية
حول مشروع الموازنة العامة للسنة المالية
١٩٩٢

لقد احال مجلس النواب في جلسته الثالثة
من الدورة العادية الثالثة المنعقدة بتاريخ ٢
جمادي الثاني ١٤١٢ هجرية الموافق
١٩٩١/١٢/٨ مشروع قانون الموازنة العامة
للسنة المالية ١٩٩٢.

وبناء عليه، فقد اجتمعت اللجنة المالية
لمجلس النواب بنصابها القانوني عدة اجتماعات
صباحية ومساءية من ١٧ - ٢٦/١٢/١٩٩١،
بحضور معالي رئيس اللجنة الدكتور عبدالله
العكايلة وسعادة مقرر اللجنة السيد مطير
البيستنجي واصحاب المعالي والسعادة الاعضاء
السادة:

عبدالكريم الكباريتي، سمير قعوار، عطا
الشهوان، سلامة القويري، نواف الخوالدة،
زياد ابو عوف، احمد الكفاوين، زياد الشويخ،
الدكتور علي الخوامدة، المهندس فؤاد الخلفات،
الدكتور ذيب مرجي.

وتغيب بدون معذرة سعادة النائب بسام
حدادين عن كامل اجتماعات اللجنة.

وقد حضر اجتماعات اللجنة السادة

معالي السيد سالم مساعدة والدكتور كمال
الشاعر والسيد حمد الفرخان، اعضاء اللجنة
المالية في مجلس الاعيان معظم جلسات اللجنة.

وحضر ايضا معظم هذه الجلسات من
الحكومة:

معالي وزير المالية السيد باسل جردانه
وعطوفة الدكتور محمد الصمادي مدير الموازنة
العامة وعطوفة السيد عادل القضاة رئيس ديوان
المحاسبة السيد عبدالرحمن العجلوني مساعد
مدير الموازنة العامة وكبار موظفي دائرة الموازنة
العامة ووزارة المالية.

كما حضر اجتماعات اللجنة:

معالي السيد عاطف البطوش / وزير
الدولة للشؤون البرلمانية، كما حضر جانباً من
اجتماعات اللجنة السادة النواب:
ابراهيم الغباشية، عبدالحفيظ علاوي،
الدكتور علي الفقيه، الدكتور محمد ابوفارس،
عبدالرؤف الروابدة، الدكتور محمد ابو عليم،
الدكتور همام سعيد، عبدالكريم الدغمي،
عمود هويل، عبدالله الزريقات، عيسى
الركوني، الدكتور قسيم عبيدات، عبدالسلام
فرحات، فارس النابلسي.

كما استضافت اللجنة السادة: احمد
النمري، سامي قموه، د. عبدالله المالكي.

كما حضر اجتماعات اللجنة

معالي الدكتور زياد فريز وزير التخطيط،
معالي الدكتور عارف البطاينة وزير الصحة،
عطوفة الدكتور عدنان عباس امين عام وزارة

الصحة، عطوفة الدكتور مصطفى البرماوي
مدير المستشفيات وكبار موظفي وزارة الصحة،
معالي المهندس سمير قعوار وزير المياه والري،
عطوفة المهندس معز البليسي امين عام وزارة
المياه والري، وعطوفة الدكتور المهندس
عبدالعزیز الشواح امين عام سلطة وادي الارن،
والمهندس ظافر العالم مساعد الامين العام لسلطة
وادي الاردن وكبار موظفي وزارة المياه والري.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

يسر اللجنة المالية في مجلس النواب ان
تتقدم الى مجلسكم الكريم بتقريرها حول
مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٢ وحول
خطاب الموازنة الذي ادى به معالي وزير المالية.

لقد جاء خطاب الموازنة لهذا العام واعداً
ومسؤولاً وواقعياً، ويستهل مسيرة للتصحيح
الاقتصادي ضمن برنامج وطني للانعاش
والتصحيح الاقتصادي الشامل ومتوسط المدى
ولمدة سبع سنوات تعتبر موازنة هذا العام سنة
الاساس فيه.

ان اللجنة المالية ترحب ببرنامج وطني
للانعاش والتصحيح الاقتصادي يستهدف
معالجة الاختلالات الاقتصادية من حيث تحقيق
نمو مضطرد في الناتج المحلي وزيادة نسبة مجمل
الاستثمارات الى الناتج المحلي الاجمالي وتخفيض
مستمر لمعدل التضخم، وتخفيض لعجز الموازنة
والعجز في الميزان التجاري والعجز في الحساب
الجاري ليزان المدفوعات والاستمرار في بناء
احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية

للحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار الاردني
وتعزيز الثقة به وضبط الائتمان الوطني بما يكفل
توفير مزيد من فرص الاستثمار للقطاع الخاص
لزيادة مساهمته في انعاش الاقتصاد الوطني،
وتصحيح الاوضاع المالية والادارية للمؤسسات
العامة وتحسين مستوى معيشة ذوي الدخول
المتدنية والتصدي لمشكلة الفقر والسير الجاد
للتعامل مع البطالة.

وفي الوقت الذي ترحب فيه اللجنة بهذا
البرنامج لتحقيق النقلة المستهدفة بالنسب
والارقام التي جالت في خطاب الموازنة، الا انها
تري ان برنامجاً وطنياً شاملاً للتصحيح والانعاش
الاقتصادي يتطلب مؤقراً وطنياً متخصصاً
تشارك فيه الفعاليات الاقتصادية والمالية والخبراء
المختصون في القطاعين العام والخاص حتى
يخرج هذا البرنامج كجهد وطني منبثق عن
احساس عميق يتحمل المسؤولية على اوسع
قاعدة لها بعيداً عن الاملاءات الخارجية التي
يطلق عليها البعض وصفة صندوق النقد
الدولي.

ان منطلق التصحيح لا بد وان يكون ذاتياً
تنبهه عن وعي وعن قناعة بخطورة اوضاعنا
الاقتصادية ونحملها جميعاً بكل حماس بعد ان
نكون قد وضعنا له الآلية العملية والبرمجة الزمنية
التي تصاحب سنوات تنفيذه، ويفترض في وثيقة
الموازنة وما تعكسه من السياسات المالية
والاقتصادية والنقدية ورزمة الاجراءات
والقرارات المنبثقة عنها ان تكون تلك الآلية،
الامر الذي قصرت عن ابرازه وثيقة الموازنة لهذا
العام.

مكتبة احمد الحلوم

من هنا ترى اللجنة المالية ومن خلال مجلسكم الكريم الطلب من الحكومة تحديد اليه واضحة لتنفيذ السياسات المالية والاقتصادية والنقدية المتضمنة في موازنة الاعوام القادمة.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

لما كانت موازنة هذا العام تشكل سنة الاساس في برنامج التصحيح الاقتصادي للفترة ما بين ١٩٩٢ - ١٩٩٨ فان اللجنة المالية تود ان تطرح بين يدي مجلسكم الكريم خلاصة دراستها لمشروع الموازنة العامة للدولة وخطابها لعام ١٩٩٢ وذلك على النحو التالي:

اولاً: الاقتصاد الكلي

١ - الناتج المحلي:

يشير خطاب الموازنة الى تحقيق نمو حقيقي في مجمل الناتج المحلي بنسبة قد تتجاوز (٣٪) لعام ١٩٩٢ مقابل نسبة مقدارها (١٪) في عام ١٩٩١ حيث قدر الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩١ بمبلغ (١٩٣١) مليون دينار بالاسعار الثابتة في حين يقدر ان يبلغ (١٩٨٩) مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٢ وبالاسعار الثابتة ايضا.

والامل ان يتجاوز نمو الناتج المحلي النسبة المشار اليها بانتعاش قطاع التعدين والصناعة والزراعة خصوصاً اذا تم رفع الحصار الحقيقي عن الاردن وفتحت امام منتجاته معظم الاسواق المجاورة.

٢ - اداء المالية العامة:

تود اللجنة ان تسجل امام مجلسكم الكريم الشكر والتقدير للحكومة على الجهود التي بذلتها في ضبط الانفاق وتقليصه بما يقارب (٥) مليون دينار وزيادة الايرادات بما يقارب (٩٤) مليون دينار للعام الماضي ١٩٩١ والتي ادت الى تخفيض عجز الموازنة من (٣٦٦٧) مليون دينار الى (٢٦٧٧) مليون دينار، اي بنسبة (٢٧٪) عما كان مقدراً له.

وترجو اللجنة ان تواصل الحكومة جهودها في ضبط الانفاق ورفع الكفاءة في مجال زيادة الايرادات دون زيادة اعباء جديدة على كاهل المواطن.

كما ترى اللجنة المالية ان زيادة الايرادات المحلية في موازنة هذا العام لتغطي ما يقارب (٩٤٪) من النفقات الجارية يعتبر انجازاً في تحقيق سياسة الاعتماد على الموارد الذاتية وهو امر يستحق التقدير.

٣ - الميزان التجاري والحساب الجاري لميزان المدفوعات:

تشير المؤشرات الأولية لتجارة الاردن الدولية ان الصادرات الوطنية قد تقلصت خلال عام ١٩٩١ لتصل الى ما يقارب (١٠٣٨) مليون دولار وذلك بسبب تراجع قيمة صادرات الاردن من الفوسفات والى اغلاق الاسواق المجاورة امام الصادرات الوطنية وذلك بسبب ظلال ازمة الخليج.

اما المستوردات فقد تراجعت ايضا لتصل الى ما يقارب (٢٣٠٠) مليون دولار بسبب

ظروف الازمة نفسها وعليه فقد بلغ العجز في الميزان التجاري لعام ١٩٩١ (١٢٦٢) مليون دولار في حين كان العجز (١٦٦٨) مليون في عام ١٩٩٠ ولذا اظهر الميزان التجاري تحسناً في العجز في عام ١٩٩١ مقداره (٤٠٦) مليون دولار.

اما عام ١٩٩٢ فمن المتوقع ان تبلغ قيمة الصادرات فيه (١٢٢٥) مليون دولار في حين يتوقع ان تبلغ قيمة المستوردات (٢٤٣٤) مليون دولار، وعليه فان من المتوقع ان يظهر الميزان التجاري عجزاً مقداره (١٢٠٩) مليون دولار وعليه فان العجز في الميزان التجاري لعام ١٩٩٢ سيظهر تحسناً نسبته (٤٠٢٪) عما كان عليه في عام ١٩٩١.

اما الحساب الجاري لميزان المدفوعات فقد سجل عجزاً مقداره (٧٥٤) مليون دولار في عام ١٩٩٠ في حين تشير الارقام الأولية لهذا الحساب الى ان العجز فيه سيصل (٩٥٣) مليون دولار لعام ١٩٩١، بينما من المتوقع ان يظهر هذا الحساب عجزاً مقداره (٦٥٩) مليون دولار في عام ١٩٩٢.

وبالمقارنة مع عام ١٩٩١ من المتوقع ان يظهر هذا الحساب تحسناً في العجز نسبته (٢٣٪) ويعتبر تحقيق ذلك انجازاً في الاتجاه الصحيح.

٤ - التضخم:

يشير خطاب الموازنة الى ان الاشهر العشرة الاولى من عام ١٩٩١ قد شهدت استقراراً في الاتجاه العام للاسعار حيث بلغت

نسبة الزيادة في الرقم القياسي للاسعار في نهاية تشرين اول من عام ١٩٩١ (٤١٪) عما كان عليه في نهاية عام ١٩٩١.

وتستهدف الموازنة العامة لعام ١٩٩٢ استقراراً في مستوى الاسعار وتحقيق انخفاض في معدل ارتفاع الارقام القياسية لتكاليف المعيشة. علماً بان الزيادة المتوقعة في معدل التضخم لا تزيد عن (٥٪) لعام ١٩٩٢.

٥ - المديونية العامة للدولة:

يبلغ صافي المديونية الخارجية المسحوب وغير المسدد مقيماً باسعار العملات الاجنبية مقابل الدولار كما هي في نهاية عام ١٩٩١ مبلغ (٦٨٧٥) مليون دولار، لقد كان صافي المديونية الخارجية المسحوب وغير المسدد لعام ١٩٩٠ (٦٦٦٦) مليون دولار وذلك باعتماد اسعار العملات الاجنبية مقابل الدولار كما هي في نهاية عام ١٩٨٩ ولذا فقد سجلت المديونية الخارجية لعام ١٩٩١ زيادة قدرها (٢٠٩) مليون دولار عما كانت عليه في عام ١٩٩٠، وباعادة تقييم حجم المديونية الخارجية باسعار العملات الاجنبية مقابل الدولار كما هي في ١٠/٣١/١٩٩١ فان الرصيد الصافي المسحوب وغير المسدد يصبح (٧٠٣٣) مليون دولار اي بزيادة قدرها (٤٦٧) مليون دولار عما كانت عليه في نهاية عام ١٩٩٠ ومع نهاية عام ١٩٩٢ يصبح الرصيد الصافي المسحوب وغير المسدد (٧٢٩١) مليون دولار.

اذاً بقي الاقتراض الخارجي في حدود ما جاء في وثيقة الموازنة وهو مبلغ (٢٥٨) مليون دولار.

هكذا جاء العمل

معالي الرئيس
حضرات الزملاء المحترمين

متدنية كما قد يلجأ الى شراء بعض القروض
والغاء القروض السلعية المكلفة ايضا.

ان اعادة جدولة مبلغ (١٥٠٠) مليون
دولار والتي تمثل الاقساط والفوائد التي لم يتم
تسديدها حتى نهاية عام ١٩٩١ وتلك العائدة
لعام ١٩٩٢ والنصف الاول من عام ١٩٩٣ لا
يمثل الا تلك القروض العائدة للدول المقرضة،
اما الديون العائدة للمؤسسات والصناديق
الدولية فلا تخضع لاعادة الجدولة.

ولذا فان خدمة الدين العام الخارجي
لاعوام ١٩٩١ - ١٩٩٣ حتى مع اعادة جدولة
الديون العائدة للدول المقرضة تبقى فوق قدرة
الدولة على السداد ويظهر الجدول التالي اعباء
الديونية الخارجية للاعوام ١٩٩١ - ١٩٩٣ قبل
وبعد اعادة الجدولة للاقساط والفوائد العائدة
لها.

السنة	قبل اعادة الجدولة ١٩٩٢		بعد اعادة الجدولة ١٩٩٢	
	الفوائد	الاقساط	الفوائد	الاقساط
١٩٩١	٦٧٥ر٧	٤٥١ر٤	٢٤٠ر٩	٣١٨ر١
١٩٩٢	٧٣٠ر٧	٤٢٧ر٦	٣١٦ر٠	٢٢٢ر٦
١٩٩٣	٧٣٢ر٤	٤٠٥ر٩	٥٠٠ر٤	٣٢٢ر٢
١٩٩٤	٧٦٢ر٧	٣٥٨ر٧	-	-
١٩٩٥	٧٥٥ر٠	٣١٩ر٢	-	-
١٩٩٦	٧٣١ر٠	٢٥٠ر٣	-	-

١ - على اعتبار انه سيتم اعادة جدولة رصيد
الاقساط والفوائد المستحقة وغير مدفوعة
للدول الصناعية والدول الاخرى كما هو
في ١٩٩١/٢١/٣١.

سوف ينظر في اعادة جدولتها في حينه.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

ان معادلة الدين العام امام هذا الواقع
الصعب معادلة مثيرة للمخاوف حيث تبلغ نسبة
خدمة الدين العام الى اجمالي الصادرات السلع
والخدمات لعام ١٩٩٢ (٣٧٨٪) قبل اعادة
الجدولة

والجدول التالي موضح المعادلة لعام
١٩٩٢ مقارنة في عام ١٩٩١ قبل وبعد اعادة
الجدولة.

٢ - على اساس انه سيتم اعادة جدولة
الاقساط المستحقة للدولة الصناعية
والدول الاخرى والبنوك التجارية خلال
عام ١٩٩٢ ونسبة (٧٦٪) من فوائد
الدول الصناعية والدول الاخرى.

٣ - على افتراض انه سيتم اعادة جدولة
الاقساط المستحقة للدول الصناعية
والدول الاخرى والبنوك التجارية و
(٧٥٪) من الفوائد للدول الصناعية
والدول الاخرى التي تستحق خلال
النصف الاول من ١٩٩٣ واما المبالغ التي
تستحق في النصف الثاني من هذا العام

عبء الدين العام الخارجي الى اجمالي الصادرات
الصادرات من السلع والخدمات

بالمليون دولار

قبل الجدولة

	١٩٩١		١٩٩٢	
	النسبة من اجمالي الصادرات من السلع والخدمات %	النسبة من اجمالي الصادرات من السلع والخدمات %	النسبة من اجمالي الصادرات من السلع والخدمات %	النسبة من اجمالي الصادرات من السلع والخدمات %
الاقساط	٧٧٧	٢٧ر٩	٧٢٦	٢٢ر٥
الفوائد	٤٢٩	١٥ر٨	٤٢٧	١٣ر٢
المجموع	١٢١٦	٤٣ر٨	١١٥٣	٢٥ر٨
اجمالي الصادرات من السلع والخدمات ٢٧٨٦	-	-	٢٢٢٤	-

هكذا من العمل

بعد الجدولة

النسبة من اجمالي الصادرات من السلع والخدمات %	١٩٩٢	النسبة من اجمالي الصادرات من السلع والخدمات %	١٩٩١
٨٣	٢٦٨	١٢٣	٢٤٣٢
٩١	٢٩٢	١١٠	٣٠٥٦
١٧٤	٥٦٠	٢٣٣	٦٤٨٨
-	٢٢٢٤	-	٢٧٨٦

* يفترض اعادة جدولة كامل الاقساط و (٧٥٪) من الفوائد وذلك باستثناء المؤسسات الدولية.

٦ - البطالة:

يشير خطاب الموازنة الى تحرك حكومي جاد لبلد أقصى الجهود للتعامل مع مشكلة البطالة

لقد جاء في الخطاب رصد المخصصات اللازمة لتعبئة (٨٣٠٠) وظيفة مضافا اليها الوظائف التي ستخل بالتقاعد واستيعاب المؤسسات العامة الامر الذي قد يحقق (١١٠٠٠) فرصة عمل عدا ما ستوفره القوات المسلحة واذا ما اضيف لذلك استيعاب الشركات الصناعية التي تساهم الحكومة فيها، واستيعاب المشاريع الحكومية الرأسمالية المكثفة للعمالة والعمل الجزئي الذي ستوفره مؤسسة التدريب المهني فان اثرا ملموسا وواضحا يمكن احداثه في التعامل مع مشكلة البطالة.

على ان احداث الوظائف المشار اليها في خطاب الموازنة وما قد يترتب عليه من اضافة تضخم اداري جديد الى تضخم قائم اصلا في جهاز الادارة العامة الامر الذي يتطلب رفع كفاءة الجهاز الاداري وتطوير الارق العمل وتحديث اجراءات الخدمة وتوسيع مجالات الخدمة لاستيعاب جهود العاملين الجدد، كما ان موضوع البطالة يتطلب مركزا وطنيا للمعلومات ويتطلب جهدا استثنائيا لوزارة العمل في ضبط حركة العمالة في سوق العمل وتبعية حاجات الشركات والمؤسسات الخاصة للعمالة واجهاد جهاز كفاء وفعال في مكاتب العمل للتعامل مع حاجات سوق العمل وتوفير العمالة المطلوبة وبسط رقابة حقيقية وفعالة على العمالة الوافدة لاحتلال العمالة المحلية محلها.

وفي معرض الحديث عن دور الحكومة في التصدي للبطالة يأتي الحديث عن صندوق التنمية والتشغيل الذي بقي خلال العامين الماضيين يراوح في دائرة التسويق والتنظير ولدى مناقشة اللجنة لمعالي وزير التخطيط رئيس مجلس ادارة الصندوق رأت اللجنة ان تنقل الى مجلسكم الكريم تنسيبها بابرار الصندوق واطهاره في صورة مؤسسة للتنمية والتشغيل تصدر بقانون وتزود بالكوادر المؤهلة وتتولى عملية تحويل المشاريع التأهيلية والحرفية في مختلف المجالات التي تدر دخولا وتفتح الابواب لفرص العمالة وخصوصا في المحافظات ذات الدخول المتدنية والبطالة المتفشية.

٧ - دعم مستوى ذوي الدخل المحدود والتعامل مع الفقر:

اظهرت ارقام الموازنة توجهها واضحا نحو دعم مستوى ذوي الدخل المحدود والتعامل مع الفقر من خلال ثلاثة محاور

المحور الاول: زيادة المرتبات للعاملين في الجهازين المدني والعسكري والمتقاعدين فيها وقد تم رصد مبلغ (٤٥) مليون دينار لهذه.

ان اللجنة وهي تشكر من خلال مجلسكم الكريم الحكومة على توجهها لتحسين اوضاع الموظفين العاملين في الجهازين المدني والعسكري لترى ان الزيادة التي قررت في هذا المجال زيادة رمزية لا تحقق تحسنا يذكر امام الزيادة المضطردة في تآكل الدخول بسبب تراجع القوة الشرائية للدينار الناجمة عن الزيادة المستمرة في الارقام القياسية لتكاليف المعيشة وثبات مستوى الاجور منذ ما يزيد على سبع سنوات.

المحور الثاني: دعم المواد التموينية

لاحظت اللجنة ان سياسة توجيهي الدعم نحو مستحقيه قد حققت نجاحا من خلال استخدام البطاقة التموينية للسلع الاساسية الامر الذي قلص رقم الدعم في الموازنة الى ٥٠٪ في عام ١٩٩١ مما كان عليه في عام ١٩٩٠.

ان اللجنة اذ تقدر الجهد الحكومي في هذا المجال، لتتقدم من المواطن بالتجربة والشكر على سرعة تفهمه ووعيه واستيعابه لهذه السياسة وتعاونه في سبيل انجاحها. وقد لاحظت اللجنة ان ما رصد لدعم المواد التموينية في موازنة هذا العام قد تقلص ايضا بنسبة ٢٥٪ مما كان عليه في موازنة عام ١٩٩١ بالرغم من زيادة عدد المشمولين بالدعم بعد عودة مئات الألوف من الاردنيين العاملين في الكويت ودول الخليج. وعليه فان اللجنة تشك في مدى تغطية الرقم المرسود في الموازنة وهو (٤٠) مليوناً لدعم المواد التموينية امام الزيادة الكبيرة في عدد المشمولين بهذا الدعم، بالرغم مما فسره معالي وزير المالية من هبوط في الاسعار العالمية لسلعة السكر.

المحور الثالث: زيادة مخصصات صندوق المعونة الوطنية.

تضاعفت مخصصات صندوق المعونة الوطنية في موازنة عام ١٩٩٢ عما كانت عليه في موازنة عام ١٩٩١ حيث تم رصد مبلغ (٨) ملايين دينار للتعامل مع الفئات التي تعيش تحت خط الفقر.

مكتبة المجلس

ان اللجنة تشرى ان تبسط بين يدي مجلسكم الكريم حقيقة ليست غائبة عن ادراكنا جميعا مجلسا وحكومة وهي ان خط الفقر الحقيقي يعلو الخط المتعارف عليه حاليا (٦٠) دينارا بدرجات عديدة يحتاج معه الامر الى دراسة عملية جادة تقوم بها الجهات المختصة في الاحصائيات والتموين لتحديد سلة السلع الاساسية للأسرة الاردنية العادية والتكلفة الشهرية لتأمينها بالقدر الضروري لتصبح هذه التكلفة هي خط الفقر الذي يعتمد اساسا للتعامل مع من يعيشون تحته ولا نخالنا مبالغين ان قررنا ان ما لا يقل عن (٩٠٪) من موظفي الدولة هم من يعيشون تحت خط الفقر فكيف يكون حال بقية افراد الشعب من لا دخل لهم.

ان مثل هذه الدراسة تستحق التفكير الجاد والتوجه الصادق لاجراءها واعتمادها اساسا رئيسا في تحديد سلم الرواتب والاجور اما ما يخص صندوق المعونة الوطنية، فتري اللجنة ضرورة تأمينه بالكوادر اللازمة لسرعة الانجاز في الدراسات وسرعة صرف المعونة لمستحقيها وتحريره من الروتين والاجراءات المعقدة والازدواجية في العمل التي تتداخل جميعا من خلال اعتماده على جهود موظفي مكاتب التنمية التابعة لجهاز الوزارة لا لادارة الصندوق.

ثانيا: السياسات

١ - السياسة التعليمية

ان السياسة التعليمية تحتاج الى جهد متميز ومتواصل لاعادة النظر في النظام التعليمي لمعالجة الضعف الذي بدا واضحا في مستوى التحصيل في مختلف مراحل التعليم، والعناية

بجهة التعليم لاعداد المعلم الكفء المؤهل لتربية الجيل وتعليمه، والارتقاء بالادارة التربوية تحديثا وتدريباً وتطوير القيادة العملية التربوية في اطار من التنشئة السوية والمعرفة المستنيرة لاعداد جيل العلم والايمان، المؤمن بربه، المزود بسلاح العلم والمعرفة المؤهل لخدمة وطنه والدفاع عن قضايها امته.

وتود اللجنة ان تؤكد لمجلسكم الكريم على توصياتها في العام الماضي في اعادة النظر في كليات المجتمع الحكومية خصوصا تلك التي تسهم في تغذية هيكل البطالة بتخصصات لا تحتاجها الدولة.

كما نود ان تؤكد ايضا على توصيتها لمجلسكم الكريم بخصوص توجيه مسارات التعليم وفق احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية اون يقتصر الانفاق من الخزينة على البعثات العلمية التي تلبي احتياجات التنمية وكوادر مؤسسات الدولة.

٢ - في السياسة الصحية

لا زالت السياسة الصحية تفتقر الى رؤيا واضحة شمولية على مستوى الدولة ولازال مجلسنا ينتظر تقديم تصور شامل للسياسة الصحية لتنظيم وادارة مرافق القطاع الصحي الحكومي بعد الغاء المؤسسة الطبية العلاجية وعودة تجزئة المؤسسات الصحية الى كيانات متعددة الامر الذي يتطلب وضع خطة متكاملة تضع كل امكانيات المراكز والمستشفيات التخصصية التابعة للوزارة او القوات المسلحة او الجامعات الاردنية متاحة لخدمة المواطنين

كافة، كما تتطلع اللجنة من خلال مجلسكم الكريم.

الى تطوير الهيكل الاداري لجهاز الوزارة والمديريات التابعة لها وتطوير الجهاز الفني للمستشفيات والمراكز الصحية ورفدها بالتخصصات الفنية المطلوبة، وتنظيم عملية تقديم الخدمة الصحية بصورة ميسرة للمواطن وبأقل قدر من المعاناة والتعرض للاجراءات الروتينية المعقدة في مجال التحويل للخدمة العلاجية التخصصية.

وترى اللجنة ان تتوجه من خلال مجلسكم الكريم بالطلب الى الحكومة بضرورة الرقابة على المراكز الصحية التي تغلق ابوابها بعد الساعة الرابعة مساء لضمان استمرار المناوبة فيها لتقديم الخدمة للمواطن.

كما تلقت اللجنة شكاوى حول نقص في اطباء الاختصاص والطب الشرعي في مستشفيات المحافظات النائية.

وترى اللجنة ان تتوجه من خلال مجلسكم الكريم بالطلب الى الحكومة بضرورة توسيع مظلة التأمين الصحي في ظل خطة متكاملة وصولا الى التأمين الصحي الشامل للمواطن في المستقبل القريب.

٣ - التطوير والاصلاح الاداري

ان تطور الدولة والمجتمع باسره مرهون بتطور جهاز الادارة العامة، اداة تنفيذ سياسات الدولة وسراجها، لقد طال الحديث حول الاصلاح والتطوير الاداري لجهاز الادارة العامة للدولة دون ان يأخذ خطوات ملموسة في هذا

المجال، من هنا فاننا نود ان نؤكد من خلال مجلسكم الكريم على الطلب الى الحكومة بضرورة اعادة النظر في هياكل الجهاز الاداري للوزارات والمؤسسات العامة وتطوير وتوحيد تشريعاتها وتطوير نظام الخدمة المدنية والالتزام بمعايير الجدارة في انتقاء القيادات الادارية والعناية بمؤسسات التدريب والتأهيل وتحديث نظم المعلومات وتطوير اجهزة الرقابة وتحديث اساليب تقييم الاداء، وتري اللجنة في هذا المجال ان تؤكد على ضرورة ابراز ديوان الرقابة الادارية المركزية الى حيز الوجود كما تري اللجنة ان تتوجه من خلال مجلسكم الكريم بالطلب الى الحكومة باعادة النظر في دور ديوان الخدمة المدنية الحالي في مسألة التعيين والذي اصبح دورا غير فاعل بل معوقا ومعرقلا لعلم الوزارات في مجال التعيين من خلال اعتماد اسس تحتاج الى اعادة نظر جذرية.

ولقد غصت مكاتب النواب طيلة العامين الماضيين بالشكاوى من المراجعين حول عدم تمكن المواطن من مراجعة الديوان للاطلاع على ترتيبه في قائمة اولويات الترشيح للتعين والذي يتغير من فترة الى اخرى بسبب الاسس غير العادلة المعتمدة لدى الديوان.

من هنا فان اللجنة تطلب من خلال مجلسكم الكريم الطلب الى الحكومة باعادة النظر في اجراءات عملية التعيين في اجهزة الحكومة ووضع الية مرشحة تخفف العناء عن المواطن وتحقق العدالة في ايصال الحقوقيين مستحقينها.

وفي مجال التعيينات وتعبئة الشواغر للعام

مجلس الاعيان

المقبل ١٩٩٢ فان اللجنة تتوجه من خلال مجلسكم الكريم بالطلب الى الحكومة بالالتزام باصدار جدول تشكيلات الوظائف لهذا العام في ١٩٩٢/٢/١ م.

٤ - السياسة الزراعية

لقد تواتر الحديث في هذا المجلس عن القطاع الزراعي واهمية دعمه، وتواتر التأكيد على دعم هذا القطاع في بيانات الحكومة وتقارير اللجنة المالية السنوية في الرد على خطاب الموازنة الا ان حجم الدعم لهذا القطاع ما زال غير فاعل للنهوض به من مشكلة المديونية المستفحلة التي وضعت في دائرة التعثر والتراجع المستمر.

ان ما تم بشأن معالجة مديونية هذا القطاع لم يشكل اثرا ملموسا على مستوى معالجة ازمته.

من هنا فان اللجنة ترى من خلال مجلسكم الكريم الطلب الى الحكومة ان تتعامل مع مديونية هذا القطاع بنفس الاسلوب الذي تشهده الحكومة في اعادة جدول مديونيتها الخارجية مع الدول الدائنة ضمن خطة متوسطة المدى تفصح المجال لهذا القطاع ان يلتقط انفاسه وتمكن الدولة من استرداد مديونيتها وذلك باعادة جدول اقساط الديون للسنوات الخمس القادمة والاعفاء من فوائدها.

وتود اللجنة ان تؤكد مرة اخرى ان حجم مديونية هذا القطاع البالغة اربعين مليوناً لا تشكل سبباً للمبلغ الذي تحمته الخزينة عن تلك البرامج.

٥ - الطاقة

ترى اللجنة من خلال مجلسكم الكريم الطلب الى الحكومة بضرورة ايلاء موضوع انارة التجمعات السكنية الريفة الاهمية التي يستحق وان توضع خطة انارة الريف موضع الجدلية في قائمة اولويات الحكومة وذلك للمساهمة في تنمية المناطق الريفة وايصال الخدمات الاساسية التي تشجع الهجرة المعاكسة وتحقيق التنمية الشاملة المتوازنة.

٦ - السياسة المائية

تعتبر مشكلة تأمين مياه الشرب ومياه الري من المشكلات الضاغطة والتي تتقدم على غيرها في سلم اولويات التصدي للتعامل معها على مستوى المملكة.

لقد بات وضع استراتيجية شاملة للمياه امراً ملحاً لا مندوحة عنه بالرغم من كل المحددات السياسية والاقلية في المنطقة، وقد اصبح الاحساس بضرورة وضع برنامج متوسط المدى للتعامل مع مشكلة المياه امراً لازماً لا يقل اهمية عن برنامج التصحيح الاقتصادي ان لم يتقدم عليه في الاهمية.

٧ - في السياسة الدفاعية والامنية

ان قسواننا المسلحة هي درع الوطن وسياج، وان الحرص على دعمها تدريجياً وتسليحاً وتطويراً مطلب رئيسي وملح لنا جميعاً.

واللجنة توصي مجلسكم الكريم بالطلب الى الحكومة بضرورة وفد قسواننا المسلحة بتشكيلات جديدة من شبابنا المتدفق حيوية

كما ان الحفاظ على كرامة المواطن وضمانة حرياته هو هدف لا بد من ان تعمل الاجهزة الامنية على المحافظة عليه.

٨ - في السياسة الشبابية:

ان الشباب هم طاقة الامة، وعماد نهضتها، ومعقد رجالها ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «نصرت بالشباب» ولذا فان اللجنة ترى من خلال مجلسكم الكريم التوصية بالطلب الى الحكومة بالعناية بالسياسة الشبابية، عناية تعكس الشمول والتكامل والتوازن في التربية الشبابية العقلية، والروحية والبدنية، وان تصبح مراكز الشباب ومنتدياتهم مدارس للتربية المتكاملة المتوازنة الشاملة لصقل طاقات الشباب وتنمية مواهبهم وقدراتهم وطاقتهم الابداعية، ليأخذوا دورهم الفعال في المشاركة في تحمل مسؤولية دفع عجلة النمو البناء والتطور في ارجاء الوطن.

واللجنة اذ تشكر الحكومة على زيادة تخصيصات قطاع الشباب في موازنة هذا العام لتوصي مجلسكم الكريم بالطلب الى الحكومة باستمرار ايلاء وزارة الشباب، مزيداً من الاهمية، وايلاء قطاع الشباب الاهمية البالغة باستمرار رصد المخصصات الكافية له.

٩ - في مجال السياحة

ونظراً لاهمية السياحة في رفد ميزان المدفوعات بما يزيد على نصف مليار دولار سنوياً، وقدرة هذا القطاع على خلق فرص عمل كبيرة وتوفير ايرادات للخزينة عن طريق الضرائب المباشرة وغير مباشرة وما لهذا القطاع

المستعد للتضحية، الساعي الى الجهاد وحب الاستشهاد دفاعاً عن وطنه وتحريراً لما اغتصب من ارضه.

كما توصي اللجنة مجلسكم الكريم بالطلب الى الحكومة بوضع حد لسياسة الاحالة على التقاعد في سن مبكرة في القوات المسلحة.

كما ان اللجنة توصي مجلسكم الكريم بالطلب الى الحكومة بوضع خطة سريعة لتوسيع قاعدة الجيش الشعبي ليشمل كل قادر على حمل السلاح، حتى يكون هذا الجيش رديفاً فاعلاً لقواتنا المسلحة وحتى لا يبقى قادر على حمل السلاح دون اعداد واستعداد لاخذ دوره الفاعل في المعركة القادمة مع اعداء الامة الغاصبين.

كما تتطلع اللجنة من خلال مجلسكم الكريم الى دور فاعل لاجهزة الدفاع المدني وجهد استثنائي لتوسيع قاعدة المشمولين بالتدريب على اعمال الدفاع المدني في شتى محافظات المملكة، لنبليغ اوسع انتشار لها وفق الامكانات المتاحة لاجهزته.

وترى اللجنة من خلال مجلسكم الكريم ان امننا الوطني تصونه وحدتنا الوطنية الرائدة التي لا مكان فيها لعصبية ولا لاقليمية ولا طائفية ولا عرقية.

اما الاجهزة الامنية فهي العين الساهرة على هذا الامن الوطني والاستقرار الذي انعم الله به علينا ولها علينا حق الدعم والرعاية، ولذا فان العناية بها تطويراً وتدريباً وتسليحاً، لتكون قادرة على استباق الحدث لا على مجرد موازاته هو هدف نرجو ان نتمكن من تحقيقه.

هكذا عند العمل

من تأثير كبير على النشاطات الاقتصادية في معظم اقاليم المملكة، فان اللجنة، توصي بإيلاء هذا القطاع الأهمية التي يستحقها، ودعمه بشق الوسائل على اساس ان السياحة صناعة تصديرية.

١٠ - البلديات:

توصي اللجنة ان تقوم الجهات المختصة بدراسة اوضاع البلديات والمجالس القروية واعطائها الحد المعقول من التنمية وذلك لايصال الخدمات لمختلف سكان المملكة بشكل عادل ومعقول.

١١ - مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية.

توصي اللجنة ان تقوم مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية باعادة دراسة تكاليف الاتصالات والخدمات الهاتفية على اساس عادل وليس على اسس التكاليف الرأسمالية والتي كانت مرتفعة بالمستويات الدولية.

وقد لاحظت اللجنة عدم الكفاءة الادارية في متابعة تنفيذ المشاريع العائدة للمؤسسة من خلال تدوير مخصصاتها او الاقتصار على اتفاق جزء مما كان مرصودا لها.

ثالثا: شمولية الموازنة العامة للدولة وتنظيمها وتحليل ارقامها:

لقد اكدت اللجنة المالية في خطابها للعام الماضي على مايلي:

١ - ان ما يزيد على (٥٠٪) من الانفاق العام

في الموازنة يقابله انفاق اخر مواز خارج وثيقة الموازنة وذلك في موازنات المؤسسات العامة والصناديق والسلطات ذات الاستقلال المالي.

من هنا فان اللجنة المالية تقترح على المجلس الكريم تعديل قانون الميزانية العامة بهدف شمول موازنة الدولة لموازنات المؤسسات العامة كافة لضبط الانفاق في الدولة.

ان من شأن ذلك معالجة المالية العامة للدولة بصورة اكثر ضبطا وشمولية وتكفل اشرافا حقيقيا لمجلس الامة على موارد الدولة ونفقاتها.

ولذلك نرى وللمرة الثانية احوالة الامر على اللجنة القانونية، وبصفة الاستعجال لاعداد التشريعات اللازمة لذلك.

٢ - ولما كانت معاناة الدولة من الديون الخارجية تعود الى اطلاق ايدي الحكومات في الاقتراض، ولما كانت اتفاقيات القروض التي تعرض على مجلس الامة قد جاءت حصرا على الاتفاقيات المبرمة مع الدول والمنظمات الدولية ولا تشمل الاقتراض التجاري والكتفالات، فمن الضروري وضع التشريعات التي تضمن اشراف مجلس الامة على القروض الحكومية كافة بما يحقق له مبدأ الاشراف الكامل على مديونية الدولة والتزاماتها، وضبطها منع قدر كاف من المرونة ولذلك نرى وللمرة الثانية ايضا احوالة الامر على

اللجنة القانونية وبصفة الاستعجال، لاعداد التشريعات اللازمة لذلك.

٣ - لقد لبث وزارة المالية / الموازنة العامة طلب المجلس في تصنيف الموازنة وفق الاقاليم، وان كان توزيع المخصصات عليها جاء على نحو غير دقيق، خاصة فيما يخص الادارة المركزية.

كما لبث طلب اللجنة بتصنيف الموازنة حسب القطاعات وهو جهد يستحق الشكر.

الا ان اللجنة تطلب من خلال مجلسكم الكريم تطويرا اخر في مجال تصنيف النفقات الرأسمالية للوزارات بحيث تظهر مساهمة الخزينة المرصودة في وزارة المالية وتلك التي ترصد في موازنة الدائرة تحت وحدة واحدة وتظهر مساهمة التمويل تحت وحدة اخرى.

٤ - ولغرض تقويم اداء الموازنة ورقابة تنفيذها، فقد لبث وزارة المالية طلب مجلسكم باحداث تطوير على تصنيف تقدير النفقات والايرادات مما اظهر

الجدول على النحو التالي:

الفعلي للسنة (أ) (٩٠)

المقدر للسنة (ب) (٩١)

اعادة التقدير

للسنة (ب) (٩١)

المقدر للسنة (ج) (٩٢)

وهو جهد يستحق الشكر ايضا.

وترى اللجنة ان الرقابة على تنفيذ الموازنة

تتطلب العناية اللازمة بديوان المحاسبة

وتقويم ادااته، وتفعيل دوره وتمكينه من

بسط وجوده على مجالات الانفاق العام

للدولة كافة، ومتابعة الاداء المالي لها

وتزويده بما يتطلبه ذلك من كوادر

متخصصة ومخصصات كافية.

وفي هذا المجال، توصي اللجنة المجلس

الكريم باعادة النظر في قانون الديوان،

لتمكينه من اداء رسالته الدستورية.

٥ - تحليل ارقام الموازنة:

ان نظرة تحليلية لارقام الموازنة العامة التي

بين يدي مجلسكم الكريم لتقود الى مايلي

بلغ مجمل الانفاق العام في الموازنة

(١٤٤١ر١١١) مليون دينار كان توزيعها

على النحو التالي:

وجه الانفاق	المبلغ	نسبه الى مجمل الانفاق
١ . نفقات جارية للجهازين المدني والعسكري.	٦٨٤ مليون	٤٧.٥٪
٢ . اقساط القروض الداخلية والخارجية وفوائدها.	٣٤٤ر٢٣٤ مليون	٢٤٪
٣ . النفقات الرأسمالية	٣٢٩ر٧٩٨ مليون	٢٣٪
٤ . النفقات الأخرى	٨٣ مليون	٥.٥٪
(دعم التمويل، النفقات العامة، دعم المؤسسات، البعثات واخرى).		

هكذا من العمل

ليوضح من الجدول المبين: ان الانفاق الرأسمالي وخدمة قروضه قد شكل ٤٧٪ من مجمل الانفاق وهو انفاق كبير ويعتبر في الاتجاه الصحيح.

بينما شكل الانفاق الجاري ودعم المؤسسات ودعم مستوى ذوي الدخل المتدنية ٥٣٪.

اما كيفية تمويل هذا الانفاق فقد كانت نسب تمويله على النحو التالي:

مصدر التمويل	قيمة التمويل	نسبة التمويل من مجمل الانفاق
١ - الإيرادات المحلية	٨٨٢ مليون	٦١٪
٢ - الإيرادات المحلية الملح والمساعدات	١١٦٣ مليون	٨١٪ تقريبا
٣ - القروض	٢٧٨ مليون	٢٠٪
٤ - التمويل الخارجي القروض + الملح	٥٣٩ مليون	٣٧٪
٥ - التمويل الخارجي والداخلي	٥٥٩ مليون	٣٩٪

اما نسبة توزيع النفقات الرأسمالية على القطاعات والاقاليم فانها موضحة لحضراتكم على النحو المبين في الجدول المرفق:

خلاصة تبويب النفقات الرأسمالية حسب الاقاليم والقطاعات التنمية لعام ١٩٩٢

القطاع	الاقاليم المشتركة	الليم الشمال	الليم الوسط	الليم الجنوب	الليم البادية	المجموع	نسبة خصصت القطاع
١ - الادارة والدفاع والامن والشؤون الخارجية	٨٨٧١	٧٥١	١٠٠١٦	١٤٤٢	٥٢٨٣	٢١٣٦٣	٪٨
٢ - الصناعة والتجارة والتموين	٣٤	٤١٥٠	١٣٧٥	٣٨٥	...	٥٩٤٤	٪١٥
٣ - السياحة والاثر	١٣١	٢٦٦	٧٢٩	١٨٤	...	١٣١٠	٪٠.٣٣
٤ - الشؤون البلدية والقروية	٨٦٤	٥٣	٣٩	٤	...	٩٦٠	٪٠.٢٩
٥ - الطاقة والثروة المعدنية	١٢٣٠	١١٠٠	٢٩٩٨	٦٢٠٢	٩٥٠٠	٢١٠٣٠	٪٦٥
٦ - الطرق	٩٥٠	١٧٢١٥	١٨٣٠٠	١٤٣٠٥	١٣٥٠٠	٦٤٢٧٠	٪١٩.٥
٧ - الزراعة	٩١٤٠	٢١٤٥	٤٩٢٤	٧٤٥٠	١٣٣٠	٢٤٩٨٩	٪٧.٦
٨ - المياه والري	٢٧٦٥٠	٨٧٢٨	١١٦٣٥	٤٤٤٥	٥٠٣١	٥٧٤٨٩	٪١٧.٤
٩ - التعليم والتدريب المهني	١٧٢٧٨	١٣٣٥٢	٢١٦٥٣	٦٥٠٠	٧٩٥	٩٥٥٧٨	٪١٨.٠٦
١٠ - الصحة	١٤٠٩٣	٣١٢٠	٨٢٧٣	٣٧٨١	٢٥٨	٢٩٢٥٢	٪٨.٩
١١ - التنمية الاجتماعية والعمل	١٥	٤٦٧	٢٠٥	١٥٣	...	٨٤٠	٪٠.٢٥
١٢ - الاعلام والاذاعة والتلفزيون	٢٥٠٣	...	٢٥٠	٧٠	...	٢٨٢٣	٪٠.٨٥
١٣ - الثقافة والشباب	١٢٠	٣٨٣	١١٢٤	٧٥٥	...	٢٣٨٢	٪٠.٧٢
١٤ - النقل والاتصالات	٨٢٢٣	١٥٠	٦٥١٢	٣٧٥٠	٥١٤	١٩١٤٩	٪٥.٨٥
١٥ - اخرى	٩١٤٦	١٠٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠٠	...	١٣١٤٦	٪٤.٢
الاجمالي	١٠٠٢٤٨	٥٢٨٨٠	٩٠٠٣٣	٥٠٤٢٦	٣٦٢١١	٣٢٩٧٨	
نسبة خصصت الاقليم	٪٣٠.٤	٪١٦	٪٢٧.٣	٪١٥.٣	٪١١		

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

ان خلاصة دراسة اللجنة المالية لمشروع الموازنة العامة لعام ١٩٩١ لتقود بكل امانة الى القول بان موازنة هذا العام قد جاءت شاملة ومتوازنة ومراعية لتوزيع الموارد على القطاعات بشكل عادل ومتوازن نسبيا.

وقد توازن فيها خدمة الانفاق الجاري امام ضغط البطالة والحاجة لدعم مستويات ذوي الدخل المحدودة والانفاق الرأسمالي امام استكمال مشاريع الخدمة ومواجهة حاجات المجتمع من الخدمات خصوصا بعد عودة مئات الالوف من ابنائنا العاملين في الخارج ونستطيع القول بامانة ايضا انه يضعب ان يكون بالامكان افضل مما كان.

هكذا جاء القول

من هنا فاننا ننسب لمجلسكم الكريم الموافقة على مشروع قانون الموازنة كما جاء من الحكومة مع اجراء التعديلات التالية على بعض موادها وهي على النحو التالي:

المادة (٨) فقرة (ب) تعاد صياغتها على النحو التالي:

ب - لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والاجور والعلاوات الواردة في المجموعة (١٠٠) في النفقات الجارية الى اية مجموعة اخرى او بالعكس، كما لا يجوز نقل المخصصات الى الرواتب او الاجور الواردة في النفقات الرأسمالية من المواد الاخرى في هذه النفقات.

المادة (١٠) تعاد صياغتها على النحو التالي:

يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرسدة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في اي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف ومسمياتها وفتاتها ودرجاتها او رواتبها وفق احكام نظام الخدمة المدنية باستثناء الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية ذات الانظمة الخاصة.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

اننا وان كان قديرنا ان نعيش ابعاد الازمات المتلاحقة ونذكر صعوبتها وقسوتها

علينا مواطنين ومسؤولين، فاننا لعل يقين بالله اولاً ثم بوعي شعبنا واستعداده للتضحية والصبر ووقوفه شامخاً في وجه الضغوط والتحديات التي تستهدف اذلاله وتركيبه ثانياً، من اجتياز هذه الازمات ونحن اصلب عوداً واشد باساً واغوى شكيمة، رافعين هاماتنا، غير منحنين الا لله وحده.

وترى اللجنة ان يرفع مجلسكم الكريم شكره الى مقام صاحب الجلالة الملك المعظم وصاحب السمو الملكي ولي العهد على الجهود الدؤوبة في الاوساط الدولية لاجراء المملكة من الآثار الاقتصادية والمالية والنقدية التي عكستها ازمة الخليج مما مكن من اخراج مشروع قانون الموازنة على النحو المعقول الذي بين ايديكم.

وختاماً، فان اللجنة اذ تتقدم من مجلسكم الكريم بتقريرها عن مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٢، لترجو الموافقة عليه وفق ما تضمنه هذا التقرير.

سائلين الله عز وجل السداد في القول والرشاد في العمل، مستبشرين بقوله تعالى: «سيجعل الله بعد عسر يسراً» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

واللجنة المالية»

مخالفة

سعادة النائب السيد فؤاد الخلفات

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس اللجنة المالية المحترم

تحية وبعد

ارجو من الناحية المالية ان تحفظ على الوزارات والمؤسسات التالية وذلك حتى تصوب حركتها المالية والادارية مع الاحترام.

١ - مؤسسة الاذاعة والتلفزيون

٢ - وزارة الخارجية

٣ - سلطة الطيران المدني

٤ - وزارة المالية

النائب فؤاد مصطفى الخلفات

دولة رئيس المجلس: شكرا لكم، وهذا كل ما لدينا، وارجو من اللجنة ان تلتقي في مكنتي بعد الجلسة.

السيد الامين العام:

٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

دولة رئيس المجلس: ترفع الجلسة الى

موعد اخر وكل عام وانتم بخير.

انتهت الجلسة

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

امين عام مجلس الامة

صالح الزعبي

نكخذا من المجلس